

## دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها على ممارسات التجنب الضريبي: أدلة عملية من بيئة الأعمال المصرية

د/سامح محمد أمين النجار  
مدرس بقسم المحاسبة  
كلية التجارة جامعة بنها

### ملخص البحث

يمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة طبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة (Concentrated Ownership Structures) وجودة تقارير الاستدامة (Sustainability Reports Quality) وأثر هذه العلاقة على ممارسات التجنب الضريبي (Tax Avoidance Practices) للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتعتمد منهجية البحث على أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis)، حيث تم فحص وتحليل التقارير المالية المنشورة لعينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية تتكون من (١١٢) شركة تنتمي لقطاعات مختلفة، ويشمل بيانات فعلية لقطاع مستعرض (Cross Section) على مدار سلسلة زمنية (Time Series) تمتد إلى ثلاث سنوات خلال الفترة من (عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٨) بإجمالي مشاهدات (٣٣٦) مشاهدة، وذلك لاختبار ثلاث فروض بحثية تعكس الأثر التفاعلي لطبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة على ممارسات التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتم ذلك من خلال صياغة ثلاث نماذج، الأول لقياس أثر هياكل الملكية المركزة على جودة تقارير الاستدامة، والثاني لقياس أثر جودة تقارير الاستدامة على ممارسات التجنب الضريبي، والثالث فهو لقياس أثر هياكل الملكية المركزة على نموذج العلاقة بين جودة تقارير الاستدامة وممارسات التجنب الضريبي.

وقد أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة ارتباط موجبة وذات تأثير معنوي بين هيكل الملكية المؤسسية والعائلية وجودة تقارير الاستدامة، كما توجد علاقة ارتباط سالبة وذات تأثير معنوي بين هيكل الملكية الإدارية وجودة تقرير الاستدامة، كما توجد علاقة ارتباط سالبة وذات تأثير معنوي بين هيكل الملكية المؤسسية والعائلية وبين ممارسات التجنب الضريبي، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوي بين جودة تقارير الاستدامة وممارسات التجنب الضريبي بالشركات المقيدة بالبورصة، وأخيراً فقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي وذو تأثير معنوي لنموذج العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الإستدامة على ممارسات التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**الكلمات المفتاحية:**

هياكل الملكية المركزة، جودة تقارير الإستدامة، ممارسات التجنب الضريبي.

## **Abstract**

The main objective of the research is to study the nature of the relationship between Concentrated Ownership Structures and Sustainability Reports Quality and the impact of this relationship on Tax Avoidance Practices for listed companies on the Egyptian Stock Exchange, and the research methodology is based on a method of content analysis, where We have examined and analyzed the published financial reports for a sample of listed companies on the Egyptian Stock Exchange consisting of (112) companies belonging to different sectors, and includes actual data for the cross section sector over a time series that extends to three years during the period From (2016 to 2018) with a total of (336) views, to test three research hypotheses reflecting the interactive impact of the nature of the relationship between

concentrated ownership structures and the quality of sustainability reports on tax avoidance practices for listed companies on the Egyptian Stock Exchange, and This was implemented through the formulating three models, the first To measure the impact of focused ownership structures on the quality of sustainability reports, and the second to measure the impact of the quality of sustainability reports on tax avoidance practices, and the third to measure the impact of focused ownership structures on the model of the relationship between the quality of sustainability reports and tax avoidance practices.

The results of the applied study showed that there is a positive correlation relationship with a significant effect between the institutional and family ownership structure and the quality of sustainability reports, There is also a negative correlation relationship with a significant effect between managerial ownership structure and the quality of the sustainability report, There is also a negative correlation relationship with a significant effect between the institutional and family ownership structure and tax avoidance practices, the study also found a negative correlation with a significant effect between the quality of sustainability reports and tax avoidance practices in listed companies on the stock exchange, and finally the study found a negative significant impact of the model relationship between concentrated ownership structures and the quality of

sustainability reports on practices Tax avoidance for listed companies on the Egyptian Stock Exchange.

**key words:**

Concentrated ownership structures, quality of sustainability reports, and tax avoidance practices.

**١ - الإطار العام للبحث**

**١/١ المقدمة**

تلعب المعلومات الواردة بالتقارير المالية دوراً هاماً ترشيد القرارات الاقتصادية لمستخدميها من كافة الأطراف المرتبطة بالشركة، وقد أدى حدوث الانهيارات المؤسسية لكبرى الشركات العالمية وما ترتب عليها من خسائر فادحة لأصحاب المصالح بهذه الشركات، وضعف ثقة المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح فى المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية للشركة، إلى ضرورة إلقاء الضوء على آليات الرقابة على تصرفات مديري الشركات، ويعد هيكل الملكية من أهم هذه الآليات وأكثرها تأثيراً على تصرفات الإدارة (أحمد، ٢٠١٩).

ونتيجة للتغيرات المناخية التي مر بها العالم، فقد أصبحت التنمية المستدامة من أهم القضايا التي لاقت اهتماماً كبيراً فى الآونة الأخيرة، كما ساهمت الندرة النسبية للموارد الطبيعية وحمايتها من سوء الاستخدام فى ظهور مفهوم التنمية المستدامة وتبنيه من قبل العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، وكذلك الشركات الكبرى بهدف ضمان استمراريتها وتحقيق ميزة تنافسية لها، فضلاً على ذلك فإنه لم يعد نجاح الشركة متوقف على ما تحققه من أرباح فقط إنما أصبح من خلال قياس مدى قدرتها على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتي تتضمن فى مجملها الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة (عثمان، ٢٠١٦).

وفى هذا السياق، ومن منطلق إيمان البورصة المصرية بأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) Corporate Social Responsibility والحوكمة، فقد قامت بإصدار الدليل الإسترشادى لإفصاح الشركات المقيدة بالبورصة

عن أداء الإستدامة، وكذلك إنشاء مؤسسة البورصة للإستدامة فى عام ٢٠١٦، وذلك كله فى سبيل تحسين أطر الإفصاح فى سوق المال المصرى، خاصة فيما يتعلق بجهود حماية البيئة والحوكمة والمسئولية الإجتماعية، حيث يؤثر هذا الإفصاح بدرجة كبيرة على كفاءة سوق المال (عبد الهادى وآخرون، ٢٠١٨).

#### ٢/١ مشكلة البحث

شهدت الأسواق المالية خلال السنوات الماضية تطورات إقتصادية هائلة أدت إلى تغيرات كبيرة فى هياكل الملكية للشركات Ownership Structure، وأصبحت تحتوى على مدى واسع من الملاك الذى أدى إلى التحول من هياكل الملكية التقليدية (المسيطر عليها من قبل الملاك أو الحكومة) إلى هياكل ملكية تتسم بالتشتت Dispersed Ownership، مع وجود عدد من كبار الملاك Block holders، ولذلك فإن اختلاف المساهمين من حيث أهدافهم وتوجهاتهم سوف يؤثر على السياسات التشغيلية والقرارات الإستراتيجية بالشركة، وكذلك على مستوى وجودة الإفصاح عن التنمية المستدامة.

وتتنوع أنماط الملكية المركزة ومنها الملكية الإدارية Managerial Ownership والتي تشير إلى تملك الإدارة لجزء من أسهم الشركة، وتشير نظرية الوكالة إلى أن ملكية الأسهم من قبل المديرين تساهم فى توحيد المصالح مع حملة الأسهم مما يؤدي إلى الحد من سلوكهم الإنتهازى، إلا أنه يعد من أبرز عيوبها تزايد احتمالات ممارسات إدارة الأرباح وضعف آليات الرقابة على تصرفات الإدارة والتي تعد الفئة المسيطرة على الشركة (Gaur et al., 2015).

وفى ذات السياق فإن تركيز الملكية قد يكون فى شكل الملكية المؤسسية Institutional Ownership، حيث تتركز ملكية أسهم الشركة من قبل بعض المؤسسات مثل شركات التأمين، صناديق الإستثمار، وصناديق المعاشات، كما يمكن للملاك الحد من تصرفات الإدارة وكذلك التأثير فى قرارات وسياسات الشركة، وعلى الرغم من ذلك فإنه قد يحدث تحالف بين الإدارة وكبار الملاك لتحقيق مصالحهم الخاصة وذلك على حساب صغار المستثمرين (Alzoubi, E., 2016).

كما تعتبر الملكية العائلية Family Ownership أحد أشكال تركيز الملكية حيث تتيح لأفراد العائلة السيطرة على الشركة، مما يؤدي إلى الرقابة الفعالة لكافة أنشطة الشركة، وينعكس ذلك على تحسين مستوى الأداء وتخفيض تكاليف الوكالة، إلا أنه قد تتم بعض الممارسات التي تحقق مصالح شخصية للعائلة وتمير الأعمال الخاصة بها مما يسبب ضرراً لحقوق الأقلية بالشركة (Habbash, 2016).

ونتيجة للأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها بيئة الأعمال الدولية في الآونة الأخيرة والأدلة المتزايدة بخصوص القيود الموجودة على استخدام الموارد بالإضافة إلى تغير المناخ والتلوث البيئي، مما كان له بالغ الأثر على ضرورة تبني الشركات لمفهوم التنمية المستدامة بحيث يتم دمج القضايا الاجتماعية والبيئية في استراتيجيات وأنشطة الشركة، خاصة بعد أن أصبحت التقارير المالية بصورتها الراهنة غير قادرة على تلبية الاحتياجات المختلفة من المعلومات الملائمة لكافة أصحاب المصالح المرتبطين بالشركة (عثمان، ٢٠١٦).

وقد أثار تبني الشركات لممارسات التنمية المستدامة جدلاً واسعاً في الأدبيات المحاسبية، وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن قيام الشركة بمسئوليتها الاجتماعية في الأسواق الناشئة يتم النظر إليها على أنه مجرد استخدام لجزء من استثمارات الشركة في أعمال لا تحقق أرباحاً، ومن ثم فإنه لا يوجد داعي للقيام بمثل هذه الأنشطة أو الإهتمام بها (Uzma, 2016).

وعلى الجانب الآخر فقد توصلت مجموعة من الدراسات إلى أن إفصاح الشركات عن التنمية المستدامة يحقق العديد من المزايا ومن أهمها: تحسين سمعة الشركة، تخفيض تكاليف الإقتراض، تخفيض مشاكل عدم تماثل المعلومات، الحد من مخاطر الإستثمار، تخفيض تكلفة رأس المال، اكتساب ميزة تنافسية مستدامة، وتخفيض مخاطر المنشأة، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على أسعار أسهم الشركات المتداولة بسوق الأوراق المالية (Walker et al., 2016, Vargas, 2016, ) (Famiyeh et al., 2016, Nguyen, 2015).

وتعد الضرائب أحد أهم الأدوات الإقتصادية والمالية للدولة والتي تستطيع من خلالها التأثير فى الحياة الإقتصادية للمجتمع، ويعتبر قرار تحديد السياسة الضريبية للشركة والاختيار بين ممارسات تخفيض وإدارة المدفوعات الضريبية من القرارات شديدة الأهمية، لما لها من تداعيات على الإدارة وحملة الأسهم وباقى أصحاب المصالح (Guenther et al., 2017)،

إلا أن بعض المؤسسات الإقتصادية قد تنظر للمدفوعات الضريبية على أنها عبء Burden، ومن ثم فإنها قد تسعى إلى تخفيضه إلى أدنى حد ممكن من خلال الاعتماد على الممارسات المختلفة لتخفيض الضريبة Tax Reduction (بدوى، ٢٠١٦)، والتي تشتمل على مجموعة من الأنشطة والإجراءات المتباينة من حيث درجة مشروعيتها القانونية والأخلاقية، مثل التجنب الضريبي Tax Avoidance، والتجنب الضريبي الانتهازي Aggressive Tax Avoidance، والتهرب الضريبي Tax Evasion (يوسف، ٢٠١٩).

وفى ذات السياق، وعلى الرغم من أن السياسة الضريبية للشركات غالباً ما تكون منفصلة عن سياسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلا أنه وفى ظل الأحوال الإقتصادية التي تمر بها اقتصاديات الدول، وبصفة خاصة الدول النامية، فقد أصبح هناك تأثير وعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي (Abdelfattah T., and Aboud A., 2020)، ولذلك فإن الاستراتيجيات الضريبية المسؤولة للشركات يمكن أن تتكامل بنجاح مع مسؤوليتها الإجماعية فى ضوء توجهات الإدارة لتعزيز ثقة المتعاملين معها وأصحاب المصالح بهذه الشركات (محمود، ٢٠١٧).

وبناءً على ما تقدم، يتضح للباحث أن هناك مجموعة من الدوافع لهذه الدراسة تتمثل فيما يلى:

١- ندرة الأدبيات المحاسبية التي تناولت تحليل العلاقة بين تركيز هيكل الملكية ومستوى وجودة الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة بالشركات.

٢- ندرة الأدبيات المحاسبية التي تناولت أثر الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة بالشركات على ممارسات التجنب الضريبي بالشركات المقيدة بالبورصة.

٣- ندرة الأدبيات المحاسبية التي تناولت تحليل العلاقة بين تركيز هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي.

٤- محاولة الوصول إلى دليل تطبيقي من الشركات المصرية المقيدة بالبورصة حول حقيقة وجود الأثر وطبيعة هذه العلاقة نظراً لاختلاف البيئة الثقافية والمؤسسية التي تمت بها الدراسات السابقة.

وباستقراء الدراسات السابقة يتضح للباحث أن قضية العلاقة بين نمط تركيز هيكل الملكية وجودة تقرير الاستدامة ما زالت محل جدل بين الباحثين، مما يبرز معه أهمية دراسة أثر قيام الشركات بأنشطة التنمية المستدامة وكذلك جودة الإفصاح عنها على ممارسات التجنب الضريبي خاصة في الأسواق المالية الناشئة مثل البيئة المصرية والتي يتوافر بها هياكل ملكية مختلفة للشركات والتي قد تؤثر على مستوى جودة الإفصاح عن الأداء المستدام مما ينعكس بدوره على ممارسات التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة.

ويمكن للباحث بلورة مشكلة الدراسة من خلال صياغة مجموعة من

التساؤلات، كما يلي:

١- ما المقصود بهياكل الملكية المركزة، وهل تؤثر على جودة الإفصاح عن أنشطة التنمية المستدامة بالشركات؟

٢- هل تعتبر ممارسات التجنب الضريبي نشاط غير مسئول اجتماعياً؟ وهل تعد المدفوعات الضريبية للشركات (الالتزام الضريبي) أحد جوانب الوفاء بالمسئولية الاجتماعية؟

٣- ما هو أثر هيكل الملكية المركزة على ممارسات التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

٤- ما هو أثر جودة تقارير الاستدامة على ممارسات التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

٥- كيف تؤثر جودة تقارير الاستدامة على طبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وممارسات التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

### ٣/١ أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في وضع إطار نظري مدعوماً بدليل تطبيقي لتحليل طبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الإستدامة وأثرها على ممارسات التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وينبثق من الهدف الرئيسي للدراسة مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

١- عرض وتحليل الدراسات السابقة ذات العلاقة بالمتغيرات البحثية، بهدف التوصل إلى العلاقات المحتملة بما يفيد في صياغة نماذج الدراسة التطبيقية.

٢- دراسة وتحليل أثر هياكل الملكية المركزة على مستوى وجودة الإفصاح عن التنمية المستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٣- دراسة وتحليل أثر هياكل الملكية المركزة على ممارسات التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٤- دراسة وتحليل أثر جودة تقارير الإستدامة على ممارسات التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٥- التوصل إلى صياغة النماذج الكمية المقترحة، بغرض قياس العلاقات المختلفة بين متغيرات الدراسة.

٦- تقديم دليل تطبيقي حول أثر جودة تقارير الاستدامة على طبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وممارسات التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٧- توضيح مدى التوافق بين نتائج الدراسة التطبيقية التي تم التوصل إليها والجانب النظري بالأدبيات المحاسبية السابقة في مجال الدراسة.

#### ٤/١ أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية المشكلة التي يتناولها وتبلور هذه الأهمية من خلال بعدين وهما:

##### البعد الأول : الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية لهذا البحث في تقديم تحليلاً نظرياً لطبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الإستدامة وأثر هذه العلاقة على ممارسات التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ويعد ذلك خطوة هامة في مجال المساهمة العلمية في ظل ندرة الدراسات السابقة ذات الأدلة التطبيقية في هذا المجال ببيئة الأعمال المصرية.

##### البعد الثاني : الأهمية العملية

تتبع الأهمية العملية لهذا البحث من تناوله لإحدى القضايا الهامة والتي تتمثل في تأثير هياكل الملكية المركزة على ممارسات التجنب الضريبي، مع الأخذ في الاعتبار مستوى وجودة إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن أنشطة التنمية المستدامة بها، كما أن نتائج الدراسة الحالية تعتبر ذات أهمية نسبية للإدارة الضريبية، حيث تساعدها على تحديد الظروف التي في ظلها يزيد خطر الممارسات الضريبية العدوانية مما يساعدها في صياغة أنظمة ضريبية فعالة.

#### ٥/١ منهج البحث

يعتمد الباحث على كل من المنهج الإستقرائي والإستنباطي بغرض التوافق مع الإطار النظرى والتطبيقي للبحث، حيث يتم استخدام المنهج الإستقرائي من خلال عرض وتحليل وتقييم الأدبيات المحاسبية السابقة المرتبطة بكل من هياكل الملكية المركزة، جودة تقرير الإستدامة وممارسات التجنب الضريبي، بغرض التعرف على ما توصلت إليه هذه الدراسات ومدى مساهمة البحث الحالي في إثراء الفكر المحاسبى، وكذلك الحصول على البيانات اللازمة للتأصيل العلمى وصياغة الإطار النظرى للموضوع محل الدراسة، كما يتم استخدام المنهج الإستنباطى فى سبيل التوصل إلى العلاقات النظرية بين متغيرات الدراسة، وعلى الجانب الآخر وبالنسبة للإطار

التطبيقي فإنه يتم صياغة الفروض البحثية, وتحديد المنهجية الملائمة لاختبارها من خلال تحديد نوعية البيانات المطلوبة, ومجتمع دراسة, والأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار النماذج الثلاث للدراسة, ثم تفسير النتائج وتوضيح إمكانية تعميمها ببيئة الأعمال المصرية.

### ٦/١ تنظيم البحث

يمكن تحقيق هدف البحث بشقيه النظري والتطبيقي ومعالجة مشكلته بشكل علمي ومنطقي من خلال النقاط التالية:

- ١- الإطار العام للبحث.
- ٢- عرض وتحليل وتقييم الأدبيات المحاسبية السابقة المرتبطة بكل من هياكل الملكية المركزة, جودة تقارير الاستدامة وممارسات التجنب الضريبي وتطوير الفروض البحثية.
- ٣- عرض وتحليل مفهوم تركيز هيكل الملكية بالفكر المحاسبى.
- ٤- عرض وتحليل الإطار المفاهيمي لجودة تقارير الاستدامة بالفكر المحاسبى.
- ٥- عرض وتحليل الإطار المفاهيمي لممارسات التجنب الضريبي بالفكر المحاسبى.
- ٦- عرض وتحليل العلاقة بين تركيز هيكل الملكية وجودة تقرير الاستدامة.
- ٧- عرض وتحليل العلاقة بين تركيز هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي.
- ٨- عرض وتحليل العلاقة بين جودة تقارير الاستدامة وممارسات التجنب الضريبي فى ضوء تركيز هيكل الملكية.
- ٩- منهجية البحث وبناء النماذج التطبيقية.
- ١٠- تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض البحثية.
- ١١- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية.

### ٢-مراجعة الأدبيات المحاسبية ذات العلاقة وتطوير الفروض البحثية

يتناول هذا الجزء من البحث الأدبيات المحاسبية السابقة التى قامت باختبار العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة بهدف التوصل إلى مدى توافر أدلة عملية على العلاقة فيما بينهما, وأثر ذلك على ممارسات التجنب الضريبي

للشركات المقيدة بالبورصة، بما يمكن الباحث من التوصل إلى النماذج البحثية، وتطوير فروض الدراسة التطبيقية، وذلك على النحو التالي:

١/٢ الأدبيات المحاسبية التي تناولت العلاقة بين تركيز هيكل الملكية وجودة تقارير الإستدامة.

- استهدفت دراسة (Madden L., et al., 2020)، قياس أثر الملكية العائلية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية العائلية ومستوى جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويرجع ذلك إلى الارتباط الوثيق بين الملاك والشركة باعتبارها أحد الأصول الخاصة بهم، كما توصلت الدراسة إلى أن عمر الشركات يعد أحد العوامل المحددة لمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث أن الشركات تبنى سمعتها على مدار عمرها.
- كما استهدفت دراسة (Erhemjamts O., and Huang K., 2019) تحليل طبيعة العلاقة بين الملكية المؤسسية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأثر هذه العلاقة على قيمة الشركة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للملكية المؤسسية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للملكية المؤسسية على قيمة الشركة مقاساً ب Tobin's Q، حيث أن تركيز الملكية يؤدي إلى خلق نظام رقابي فعال على قرارات الإدارة، مما ينعكس بشكل إيجابي على قيمة الشركة.
- بينما استهدفت دراسة (أحمد، ٢٠١٩) تحليل العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح عن التنمية المستدامة للشركات المصرية، واستكشاف انعكاسها على قيمة الشركة في أسواق المال، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين الملكية المؤسسية وجودة الإفصاح عن أداء الإستدامة، كما توجد علاقة ارتباط معنوية طردية أيضاً بين تركيز الملكية العائلية وجودة الإفصاح عن أداء الإستدامة، بينما توجد علاقة ارتباط معنوية عكسية بين الملكية الإدارية وجودة الإفصاح عن أداء الإستدامة.

- بينما استهدفت دراسة (عبدالهادى وآخرون، ٢٠١٨) تحليل واختبار العلاقة بين هيكل الملكية العائلية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كأحد الاتجاهات المعاصرة للإفصاح المحاسبى التى تهدف إلى تحسين كفاءة السواق المالية، وأثر هذه العلاقة على أسعار الأسهم، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين هيكل الملكية العائلية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، بينما توجد علاقة ارتباط معنوية عكسية بين إفصاح الشركات العائلية عن المسؤولية الاجتماعية وسعر السهم.
  - كما استهدفت دراسة (ابراهيم، وزايد، ٢٠١٧) قياس أثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للملكية (الإدارية، والعائلية) على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، كما يوجد تأثير إيجابى ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وأخيراً فإنه يوجد تأثير إيجابى ذو دلالة إحصائية لتشتت الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ٢/٢ الأدبيات المحاسبية التى تناولت أثر تركيز هيكل الملكية على ممارسات التجنب الضريبى.**
- استهدفت دراسة (يوسف، ٢٠١٩) دراسة واختبار علاقة ممارسات التجنب الضريبى بعوائد الأسهم ومخاطر الشركات فى ضوء درجة تركيز الملكية وحجم مكتب المراجعة، وقد توصلت الدراسة إلى أن ممارسات التجنب الضريبى تؤثر سلباً على عوائد الأسهم وإيجاباً على مخاطر الشركة، كما لم تؤيد نتائج الدراسة وجود أثر معنوى لتركيز الملكية وحجم مكتب المراجعة على العلاقتين الأساسيتين محل الدراسة، بينما أيدت نتائج التحليل الإضافى أثرهما كمتغيرين رقابيين فى نموذجى اختبار علاقة ممارسات التجنب الضريبى بعوائد الأسهم ومخاطر الشركات.

- بينما استهدفت دراسة (Khurana et al., 2018) دراسة واختبار أثر قدرات وكفاءة المديرين على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وكفاءة الاستثمار، وحاولت الدراسة الإجابة على تساؤل هام وهو: هل تسهم ممارسات التجنب الضريبي في خلق ثروة لحملة السهم أم أنها تؤدي إلى زيادة تكاليف الوكالة؟، وقد أجريت الدراسة على عينة من الشركات الأمريكية المقيدة ببورصة نيويورك وقد **توصلت الدراسة إلى وجود علاقة جوهرية بين كفاءة وقدرات المديرين وممارسات التجنب الضريبي مما يؤثر على كفاءة الاستثمار بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية.**
- كما استهدفت دراسة (Khan et al., 2014) توضيح العلاقة بين الملكية المؤسسية وممارسات التجنب الضريبي، **وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية المؤسسية وممارسات التجنب الضريبي، كما أوضحت نتائج الدراسة زيادة الاعتماد على الملاذات الضريبية كأحد أنشطة التجنب الضريبي بالنسبة لشركات العينة، فضلاً على أن الشركات الأكثر تجنباً للضريبة تستطيع تحقيق بعض العوائد أو المنافع الفورية والتي تتمثل في تحقيق هوامش ربح إضافية وتزيد من قدرتها على الوفاء بتوقعات المحللين الماليين بشأن الأرباح المستقبلية.**
- بينما استهدفت دراسة (Gallemore et al., 2014) اختبار ما إذا كان المدبرون التنفيذيون يتحملون مخاطر وتكاليف الإضرار بسمعة الشركة Reputational Costs نتيجة استخدام الملاذات الضريبية كأحد ممارسات التجنب الضريبي، **وقد توصلت الدراسة إلى أن أثر الإضرار بسمعة الشركة نتيجة الإفصاح عن استخدام الشركة للملاذات الضريبية هو أثر مؤقت يزول في غضون ٣٠ يوماً على الأكثر، كما أنه لم يتم التوصل إلى وجود أية تغييرات للمديرين التنفيذيين (CEO)، أو المديرين الماليين (CFO)، أو مراقبي الحسابات في الثلاث سنوات التالية لإفصاح الشركات عن استخدامها للملاذات الضريبية.**
- كما استهدفت دراسة (Zeng, 2011) قياس أثر تركيز الملكية ونسبة الملكية الحكومية على ممارسات التقرير الضريبي Tax Reporting Practices

للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة جوهرية بين تركيز هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي بشركات العينة، حيث أن الشركات التي تتصف بتركز هيكل الملكية ترتفع بها أنشطة وممارسات التجنب الضريبي بهدف تخفيض معدلات الضريبة الفعلية، بينما تنخفض أنشطة وممارسات التجنب الضريبي بالشركات التي تكون الحكومة هي المساهم الأكبر فيها، كما أن الشركات التي تتصف بتركز الملكية تستطيع الحصول على مزايا ضريبية من خلال استخدام الملاذات الضريبية مقارنة بالشركات الأخرى التي تتصف بتشتت الملكية.

٣/٢ الأدبيات المحاسبية التي تناولت العلاقة بين الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة والتجنب الضريبي للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية في ضوء تركيز هيكل الملكية.

- استهدفت دراسة (مليجي، ٢٠١٨) تحليل العلاقة بين الاحتفاظ بالنقدية والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي ومدى انعكاس هذه العلاقة على قيمة الشركة، بالإضافة إلى ذلك فقد تم اختبار أثر جودة آليات الحوكمة على تلك العلاقات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة وذات دلالة معنوية بين مستوى الإحتياطات النقدية وكل من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي، وقد أوصت الدراسة الدراسة الشركات المصرية بأهمية الإفصاح عن تقارير المسؤولية الاجتماعية، وتطبيق الآليات الجيدة للحوكمة، وضرورة تطوير المعايير المحاسبية والقوانين الضريبية للحد من أنشطة التجنب الضريبي.
- كما استهدفت دراسة (محمود، ٢٠١٧) دراسة وتحليل واختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وأنشطة التجنب الضريبي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة جوهرية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وأنشطة التجنب الضريبي، كما توصلت الدراسة إلى أن الخصائص المؤسسية والبيئية والثقافية التي تعمل بها الشركات بالإضافة إلى ذلك فإن فلسفة إدارة الشركات وتوجهها

- لأنشطة التجنب الضريبي ومدى قبوله أخلاقياً تؤثر على طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وأنشطة التجنب الضريبي العدوانية أو الانتهازية. ■ بينما استهدفت دراسة (Kiesewetter and Manthey, 2017) تحليل أثر حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية على العلاقة بين خلق القيمة والتجنب الضريبي، وقد توصلت الدراسة إلى أن التجنب الضريبي لا يخلق قيمة للشركات الأوروبية، وأن حوكمة الشركات القوية ترتبط بمعدل ضريبي أقل فاعلية في ظل اقتصاديات السوق، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع مستوى التجنب الضريبي يؤدي إلى زيادة القيود المالية وانخفاض مستوى الشفافية مما يؤثر على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.
- كما استهدفت دراسة (Amidu et al., 2016) اختبار العلاقة بين التجنب الضريبي والمسؤولية الاجتماعية للشركات في ضوء ممارسات إدارة الأرباح وذلك في الأسواق الناشئة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية وذات دلالة معنوية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي، حيث أن الشركات التي تشترك في أنشطة المسؤولية الاجتماعية تقوم بتجنب ضريبي أقل، كما أوضحت الدراسة أنه في بعض الأحيان فإن إدارات الشركات قد تستخدم أنشطة المسؤولية الاجتماعية لتغطية سلوك انتهازى مثل إدارة الأرباح.
- بينما استهدفت دراسة (Davis et al., 2016) فحص العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي وذلك وفقاً لاتجاهات ودوافع الإدارة نحو المدفوعات الضريبية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تعتبر المسؤولية الاجتماعية موضوعاً جوهرياً لديها قد تختلف معالجتها ووجهة نظرها للمدفوعات الضريبية، ومن ثم فإنه لا يوجد دليل واضح على وجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات ومدفوعاتها الضريبية، على الرغم من العلاقة الواضحة بين الإيرادات الضريبية التي تحصلها الدول ومقدرة تلك الدول على تمويل الخدمات العامة.

٤/٢ الفجوة البحثية للدراسة في مجال العلاقة بين المتغيرات البحثية والتي تتمثل في هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وممارسات التجنب الضريبي:

على الرغم من أن الدراسات السابقة حققت تقدماً ملحوظاً في دراسة وتحليل أثر هياكل الملكية المركزة على مستوى وجودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات إلا أنه ما زال هناك بعض الفجوات البحثية في هذا المجال يمكن دراستها ببيئة الأعمال المصرية وهي:

- ندرة الأدبيات المحاسبية التي اهتمت بتوضيح العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة، ولكن على الرغم من وجود العديد من الدراسات الأكاديمية التي تناولت هياكل الملكية المركزة من زاوية علاقتها بالمسؤولية الاجتماعية، إلا أن النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات كانت متباينة وغير متفقة فيما بينها بشأن تفسير طبيعة هذه العلاقة الجدلية.
- ندرة الأدبيات المحاسبية المرتبطة بدراسة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وممارسات التجنب الضريبي، وكذلك ندرة البحوث التطبيقية ذات الأدلة العملية لطبيعة هذه العلاقة، ويعتبر ذلك دافعاً للباحث لإجراء المزيد من الدراسة والتحليل ببيئة الأعمال المصرية.
- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من ناحية أداة القياس حيث اعتمدت في قياس المتغيرات على تحليل التقارير المالية لعينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتصميم ثلاث نماذج لقياس العلاقات بين المتغيرات البحثية.
- تقدم الدراسة الحالية دليلاً عملياً من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن أثر هياكل الملكية المركزة على العلاقة بين جودة تقارير الاستدامة وممارسات التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة، والتي لم تلق الاهتمام الكافي ببيئة الأعمال المصرية.

## ٥/٢ تطوير الفروض البحثية

فى ضوء الأدبيات المحاسبية والدراسات السابقة ذات العلاقة, ولأغراض تحقيق هدف الدراسة والتوصل إلى العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها على ممارسات التجنب الضريبي, فإنه يمكن للباحث صياغة الفروض التالية:

■ **الفرض الأول:** لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة للشركات المصرية المقيدة بالبورصة.

■ **الفرض الثانى:** لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين جودة تقارير الاستدامة وممارسات التجنب الضريبي للشركات المصرية المقيدة بالبورصة.

■ **الفرض الثالث:** لا يوجد تأثير لهياكل الملكية المركزة على العلاقة بين جودة تقارير الاستدامة وممارسات التجنب الضريبي للشركات المصرية المقيدة بالبورصة.

## ٣- عرض وتحليل مفهوم تركيز هيكل الملكية بالفكر المحاسبى

تعد تركيبة هيكل الملكية بالشركات من الموضوعات الحيوية فى الوقت الراهن, وقد استحوذت على اهتمام الباحثين لما لها من تأثير فى سلوك وقرارات الإدارة لرسم المسارات المستقبلية للشركة كقرارات التمويل والإستثمار وقرارات توزيع الأرباح وقرارات أخرى تؤثر فى الأداء المالى للشركة وأسعار أسهمها المتداولة بسوق الأوراق المالية (أحمد, ٢٠١٩).

## ١/٣ الإطار المفاهيمى لهيكل الملكية

باستقراء الدراسات السابقة التى تناولت هيكل الملكية بالفكر المحاسبى, يلاحظ الباحث تعدد المفاهيم الخاصة بهذه التركيبة, وسوف يتم استعراض أهم هذه المفاهيم بهدف التوصل إلى مفهوم يرسخ علاقتها بجودة تقرير الإستدامة وممارسات التجنب الضريبي, وبما يتوافق مع هدف البحث, وذلك على النحو التالى:

يعبر هيكل الملكية عن هويات أصحاب حقوق الملكية بالشركة وحجم ممتلكاتهم" (عفيفي، ٢٠١١).

كما يشتمل تعريف هيكل الملكية على كل من مدى تركيز هيكل الملكية، فصل الملكية، ومكون الملكية (هوية الملاك أو المساهمين)، كما يوضح تركيز هيكل الملكية عدد الأسهم التي يمتلكها المساهم، وأخيراً فإن فصل الملكية يعنى الفصل بين حقوق السيطرة وحقوق التدفق النقدي للمساهم المسيطر (Hu, D., and H., Zheng, 2015).

كما أوضحت إحدى الدراسات أن هيكل الملكية يمثل مالكي الشركة والذين يجمعهم إطار قانوني وأهداف مشتركة بحيث تتوزع ملكياتهم بنسب معينة، ويشير هيكل الملكية إلى مزيج من حصص الملكية لمجموعة من الملاك الذين لديهم مصالح وأهداف قد تكون مختلفة (الحناوى، ٢٠١٩).

فى سياق المفاهيم السابقة، فإن الباحث يخلص إلى أن مفهوم هيكل الملكية يركز على بعدين رئيسيين الأول تركيز الملكية ويوضح معلومات كمية عن الملكية تمثل مجموع الأسهم، والثانى فهو عبارة عن هوية الملاك والذى يوضح المعلومات النوعية المتعلقة بنوع المساهم، وتكتسب هذه المعلومات أهمية خاصة نظراً لأن الأنواع المختلفة من الملاك قد يكون لديها حوافز وإمكانيات ووسائل مختلفة للسيطرة.

### ٢/٣ الأنماط المختلفة لهياكل الملكية المركزة Ownership Concentration Structures

يقصد بالملكية المركزة هو تركيز ملكية الشركة بين عدد محدود من المساهمين، مثل كبار المساهمين، المؤسسات، المديرين، العائلات، والمؤسسات الحكومية، بحيث يمتلك كل مساهم نسبة كبيرة من أسهم الشركة، ويعنى مفهوم كبار المساهمين طبقاً لهيئة الإشراف والرقابة على تداول الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية (SEC) أى مستثمر يمتلك أكثر من ٥% من إجمالي الأسهم العادية للشركة، مع الأخذ فى الاعتبار أنه لا يوجد اتفاق بين الدراسات السابقة على النسبة المستخدمة

لقياس تركيز هيكل الملكية، ويشار إلى ذلك النمط من الملكية بنظم الداخليين (Insider Systems)، ويعنى ذلك تولى كبار المساهمين الإدارة والسيطرة على الشركة بالإضافة إلى زيادة قدرتهم ومحفزاتهم لرقابة المديرين، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الرقابة (أحمد، ٢٠١٩، حسين، ٢٠١٥، Vintila, G., and S., 2014).

ويحقق تركيز الملكية في في يد المساهم الرئيسي التوافق بين كل من مصالح المديرين ومصالح الشركة (فرض الرقابة الكفاء Efficient Monitoring Hypothesis)، ويعنى ذلك ان كبار المساهمين يكون لديهم الحافز للرقابة والتأثير على إدارة الشركة لحماية استثماراتهم بها مقارنة بصغار المساهمين (الحناوى، ٢٠١٩، Vintila and Gherghina, 2014).

وعلى الجانب الآخر فإن هيكل الملكية المركزة قد يؤدي إلى وجود تعارض للمصالح بين كبار وصغار المساهمين (فرض المصادرة Expropriation Hypothesis)، ويعنى ذلك أن كبار المساهمين غالباً ما يطلبون عائداً مرتفعاً على استثماراتهم، بالإضافة إلى تحقيق منافع خاصة من خلال استخدام حقوق الرقابة المكفولة لهم (Alves et al., 2012, Lin et al., 2017).

ويمكن للباحث توضيح الأنماط المختلفة لهياكل الملكية المركزة، كما يلي:

### ١/٢/٣ الملكية الإدارية Managerial Ownership

يشير هذا النمط من الملكية إلى امتلاك الإدارة لنسبة كبيرة من أسهم الشركة، وتشير نظرية الوكالة إلى أن هيكل الملكية الإدارية يساعد على الحد من تعارض المصالح فيما بين المساهمين والإدارة، بالإضافة إلى ذلك فإن امتلاك المديرين لجزء من أسهم الشركة يخلق لديهم الحافز لتوظيف موارد الشركة بالشكل الذى يؤدي إلى تعظيم قيمة الشركة، وبذلك فإن الملكية الإدارية تعد أحد الحلول الهامة لمشاكل الوكالة (Juhman, 2013).

وعلى الجانب الآخر، فإن ارتفاع مستوى الملكية يمكن إدارة الشركة من الحصول على قوة تصويت كافية تضمن لها البقاء في إدارة الشركة مستقبلاً كما

يساعدها على السيطرة والهيمنة على عملية اتخاذ القرارات (فرض الحصانة Entrenchment Hypothesis) وما يترتب عليه من احتمالية تحقيق الإدارة لمصالح خاصة على حساب باقى المساهمين، فضلاً عن تفاقم مشكلة عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة وحملة الأسهم، الأمر الذى يؤثر سلباً على الأداء المالى بالشركة (هلال، ٢٠١٢).

### ٢/٢/٣ الملكية المؤسسية Institutional Ownership

يعرف المستثمر المؤسسى Institutional Investor بأنه عبارة عن مؤسسة مالية (مثل البنوك، شركات التأمين، وصناديق الإستثمار) تقوم بالإستثمار نيابة عن الآخرين من خلال امتلاك أسهم فى العديد من الشركات، وتلعب المؤسسات المالية دوراً هاماً فى الرقابة على إدارة الشركة والحد من السلوك الإنتهازى للمديرين، نظراً لضخامة حجم الإستثمارات المالية لتلك المؤسسات (أحمد، ٢٠١٩، Hu et al., 2016).

وعلى الجانب الآخر، فقد أوضحت إحدى الدراسات أن المؤسسات المالية قد تتعامل مع ما تمتلكه من استثمارات باعتبارهم تجاراً وليسوا ملاكاً، مما يضطرها إلى المضاربة Speculation والمتاجرة فى الأسهم بشكل متكرر بناءً على الأداء المالى للشركات المستثمر فيها فى الأجل القصير، وتعتمد هنا فى تداولها للأسهم على الأرباح الحالية وليست الأرباح المستقبلية فى الأجل الطويل (الحنوى، ٢٠١٩).

### ٣/٢/٣ الملكية العائلية Family Ownership

يشير هذا النمط من الملكية إلى نسبة الأسهم المملوكة لأفراد الأسرة الواحدة، بحيث يكونوا من مؤسسى الشركة الرئيسيين، كما يمكن أن تعرف على أنها شركة يمتلكها ويديرها ويعمل بها أفراداً من نفس العائلة أو أكثر من عائلة، وتعتبر الشركات العائلية من أكثر الشركات انتشاراً فى الأسواق الناشئة نظراً لعدم توافر مصادر التمويل الكافية بهذه الأسواق، فضلاً عن ضعف القوانين الخاصة بحماية المستثمرين، ومن هنا تبرز أهمية الشركات العائلية كحل أفضل للتغلب على مثل هذه المشكلات (محمد، ٢٠١٥)، بالإضافة إلى ذلك فإن اقتران الملكية بالرقابة يساهم فى تقارب

المصالح والذي بدوره يؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة ( Miralles- Marcelo et al., 2014، هلال، ٢٠١٢).

وفي ظل الملكية العائلية فإن أفراد العائلة يكون لديهم الحافز لحماية استثماراتهم ومراقبة تصرفات الإدارة وتقييم أدائها، كما أن هذا النمط من الملكية يخلق حالة من الترابط الفعال بين أفراد العائلة مما ينعكس بالإيجاب على عملية اتخاذ القرار، بالإضافة إلى ذلك تخفيض مخاطر التقاضي بين المساهمين وحملة السندات الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإقتراض (على، ٢٠١٣، Pukthuanthong, K., et al., 2013، سعدالدين، ٢٠١٢).

وعلى الجانب الآخر، فقد أوضحت بعض الدراسات أن نمط الملكية العائلية قد يرتبط بها بعض المساوئ أو السلبيات، حيث تفضل العائلة المسيطرة أحياناً تحقيق مصالحها الشخصية بدلاً من تعظيم قيمة الشركة وخاصة في حالة ضعف القوانين الخاصة بحماية المستثمرين (Lin et al., 2017، سعدالدين، ٢٠١٢)، بالإضافة إلى مشكلة عدم تماثل المعلومات بين كبار المساهمين والأقلية ويرجع ذلك إلى وجود الحافز لدى أفراد العائلة لتحقيق منافع خاصة على حساب صغار المستثمرين، مما ينعكس ذلك سلباً على الأداء المالي للشركة (على، ٢٠١٣، Pukthuanthong et al., 2013).

### ٤/٢/٣ الملكية الأجنبية Foreign Ownership

يشير هذا النمط من الملكية إلى امتلاك مستثمر أجنبي لنسبة من أسهم شركة محلية، وتساهم هذه الملكية في تزويد الشركات المحلية بالإستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة والمعرفة الإدارية، وبذلك فهي تتيح المجال أمام الشركات المحلية للمنافسة في السوق العالمية (على، ٢٠١٣).

وعلى الجانب الآخر، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى وجود بعض المخاطر المرتبطة بالملكية الأجنبية، ويتبلور ذلك في قيام المستثمر الأجنبي بالسيطرة أو الهيمنة على أحد القطاعات الاقتصادية الهامة بالدولة المستثمر فيها لإحتكار منتج أو نشاط اقتصادي معين، بالإضافة إلى ذلك رغبة المستثمر الأجنبي في تحقيق الربح

السريع والتركيز على الأداء المالى فى الأجل القصير، والسعى نحو تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب باقى المساهمين (أحمد، ٢٠١٩).

### ٣/٣ أثر خصائص الشركة على تحديد درجة تركيز الملكية

تتميز الشركات عن بعضها بمجموعة من الخصائص مثل حجم الشركة، القرارات التمويلية، مستوى الإفصاح المحاسبى، سياسات توزيع الأرباح، نسبة الرافعة المالية، ودوافع الإحتفاظ بالسيطرة وغيرها، ولذلك فإنه من المتوقع وجود تأثير لهذه الخصائص على هيكل ملكية الشركة.

ويعد حجم الشركة أحد المتغيرات الهامة التى تؤثر على تشكيل هيكل الملكية، ويؤدى كبر حجم الشركات إلى الإتجاه للملكية المشتتة والحد من تركيز الملكية، وخاصة فى حالة ارتفاع أسعار الأسهم للشركات كبيرة الحجم مما يؤدى إلى عدم التنويع الأمتثل للمحفظة الإستثمارية الخاصة به والتى يترتب عليها ارتفاع درجة المخاطرة (Deudon et al., 2015, Richter, A., and C., Weiss, 2013).

أما فيما يتعلق بالقرارات التمويلية فقد أوضحت بعض الدراسات أن زيادة الرافعة المالية فى الشركة سوف يؤدى إلى تشتت هيكل الملكية نتيجة لزيادة المخاطر المحتملة وارتفاع تكلفة الفوائد، فضلاً عن ذلك فإن انخفاض توزيعات الأرباح يؤدى إلى دعم هيكل الملكية المشتتة نظراً لانخفاض حصة المساهمين فى التوزيعات والتى لا تعوض مخاطر عدم تنويع المحفظة الإستثمارية، يضاف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة التمويل بالديون إلى حقوق الملكية عن مستوى معين يؤدى إلى قيام المساهمين بتخفيض حصص ملكيتهم، ويكمن السبب فى ذلك هو اقتران الزيادة فى الديون بارتفاع مخاطر الإفلاس مما يدفع المساهمين لتنويع استثماراتهم تجنباً لمثل هذه المخاطر (على، ٢٠١٣).

### ٤/٣ دور هياكل الملكية المركزة فى الحد من مشاكل الوكالة

يعتبر هيكل الملكية المركزة من أكثر أنماط الملكية المنتشرة حول العالم، ويرجع السبب فى ذلك إلى ضعف قوانين حماية المستثمرين وعدم التطبيق الجيد لحوكمة الشركات، كما يعد تركيز الملكية أداة رقابية فعالة على أداء المديرين من خلال وضع

إجراءات صارمة لمراقبة تصرفات الإدارة، وهو ما يؤدي إلى خفض تكاليف الوكالة (Vintila, G., and S., Gherghina, 2014، حمدان، ٢٠١٦).

وعلى الجانب الآخر، فإن تركيز الملكية يؤدي إلى حدوث مشكلة الوكالة المعاصرة، نتيجة لسعي كبار المساهمين المسيطرين لتحقيق مصالحهم الخاصة، فضلاً عن احتمالية حدوث تقارب للمصالح بينهم وبين إدارة الشركة، مما يسبب الإضرار بمصالح صغار المستثمرين (أحمد، ٢٠١٩).

في ضوء ما سبق، يخلص الباحث إلى أن تركيز هيكل الملكية يؤدي إلى الحد من مشاكل الوكالة التقليدية نتيجة للدور الرقابي الذي يفرضه على إدارة الشركة، وبالتالي تخفيض تكاليف الرقابة المرتبطة بها، وعلى النقيض، فإن مشاكل الوكالة المعاصرة تظهر بوضوح مع تركيز هيكل الملكية، نتيجة لعدم تماثل المعلومات بين كبار المساهمين وصغار المستثمرين من الأقلية، فضلاً عن احتمالية حدوث تواطؤ بين المستثمرين المسيطرين وإدارة الشركة لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الأقلية غير المسيطرة.

#### ٤- عرض وتحليل الإطار المفاهيمي لجودة تقارير الاستدامة بالفكر المحاسبي

##### ١/٤ ماهية تقارير الإستدامة Sustainability Reports

يعتبر تقرير الإستدامة بمثابة "الوسيلة التي تستخدمها الشركة لعرض المعلومات الكمية والنوعية عن الأداء الإجماعي، الأداء الإقتصادي، والأداء البيئي لها، بغرض توضيح سياساتها تجاه تلك القضايا لأصحاب المصالح المرتبطة بالشركة (AI- (shaer, H., and M., Zaman, 2016)، كما يمكن تعريفه بأنه " تقرير يتم إعداده من قبل الشركات لإمداد أصحاب المصالح سواء الداخليين أو الخارجيين بالمعلومات الملزمة عن الجهود التي تبذلها الشركة في سبيل تحقيق أهدافها الإقتصادية، الإجتماعية، والبيئية (Freundlieb, M., et al., 2014, Habek, P., 2014).

ويوجد هناك العديد من الدوافع التي تحفز الشركات للإفصاح عن الإستدامة، وتتمثل هذه الدوافع في: تعزيز سمعة الشركة، جذب الاستثمارات وفتح أسواق جديدة،

تعزيز الأداء المالى للشركة، الرغبة فى أداء أفضل فى ظل المخاطر المحيطة بالشركة، تحسين علاقة الشركة مع أصحاب المصالح (شرف، ٢٠١٥).  
وقد عرف الاتحاد الدولى للمحاسبين (IFAC) الإستدامة بأنها التنمية المستمرة التى تلبي الإحتياجات فى الوقت الحاضر دون المساس بالمستقبل"، ويهدف تقرير الإستدامة إلى توفير معلومات عن الآثار الإقتصادية، فضلاً عن توفير معلومات عن الآثار الإجتماعية والبيئية لأنشطة الشركة وبيان تأثيرها على القيمة المحققة لحملة الأسهم (IFAC, 2011).

وفى ذات السياق، فقد أصبح الإفصاح عن هذه الأبعاد الثلاث متطلب أساسى من قبل أصحاب المصالح حيث يتم الإعتماد على هذا التقييم للإستدلال على مدى قدرة الشركات على تحسين أدائها فى المستقبل، خاصة وأن التقارير المالية بشكلها الراهن لا تستطيع الوفاء باحتياجاتهم المختلفة (أحمد، ٢٠١٩).

فى ضوء ما سبق يخلص الباحث إلى أن تقرير الإستدامة يعد بشكل اختياري وليس إلزامى من قبل الشركات، بحيث يتضمن معلومات وصفية وكمية عن الأداء الإقتصادى، البيئى، والإجتماعى لها، ويتم إمداد أصحاب المصالح بهذه المعلومات بغرض مساعدتهم فى اتخاذ القرارات بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

#### ٢/٤ أهداف تقرير الإستدامة

يهدف إعداد تقرير الإستدامة إلى تحقيق مجموعتين من الأهداف ويمكن للباحث تناولهما بشئ من التوضيح وذلك على النحو التالى (بدر، ٢٠١٣، Alotaibi and Hussainey, 2016):

#### ١/٢/٤ أولاً: الأهداف الداخلية

- قياس وتقييم أداء الإستدامة للشركة، من خلال مقارنة أداء الشركة بمعايير الأداء فى بيئة الأعمال المحلية والدولية.
- زيادة الوعى البيئى داخل الشركة، من خلال تبنى ثقافات وقيم المحافظة على البيئة المحيطة وعدم الإضرار بها، وتقديم مقترحات لتحسين الأداء البيئى لأنشطة الشركة ومنتجاتها وخدماتها.

- تحسين بيئة العمل داخل الشركة، وخلق حالة من الإستقرار الداخلى من خلال تخفيض معدل دوران العاملين وزيادة درجة الولاء التنظيمى للشركة.

#### ٢/٢/٤ ثانياً: الأهداف الخارجية

- تلبية احتياجات أصحاب المصالح المرتبطة بالشركة من المعلومات التى تعجز عن تليتها التقارير المالية، وبالتالي تجنب الصراعات المحتملة مع الأطراف ذات العلاقة والمجتمع ككل.

- توفير المعلومات الملائمة لكافة الأطراف من أصحاب المصالح حول السياسات التى تتخذها الشركة للتعامل مع المخاطر البيئية، ومساعدتهم فى فهم الإلتزامات البيئية لها.

- إضفاء الشرعية المجتمعية على الشركة وتحسين سمعتها، من خلال استخدام تقرير الإستدامة كوسيلة إعلامية للمجتمع بمدى مساهمة الشركة فى تحقيق التنمية المستدامة.

#### ٣/٤ النظريات المفسرة لإعداد تقرير الإستدامة

يوجد العديد من النظريات التى تبين دوافع الشركات للقيام بالإفصاح عن ممارسات الأداء المستدام ومن أهمها: نظرية الشرعية، نظرية أصحاب المصالح، النظرية المؤسسية، ونظرية الإشارات، ويمكن للباحث تناولهم بشئ من التوضيح كما يلي:

#### ١/٣/٤ نظرية الشرعية

وتقوم هذه النظرية على أساس وجود عقد اجتماعى بين المنشأة والمجتمع الذى تعمل فيه، وبالتالي فإن هذا العقد يشتمل على مجموعة من البنود التى ينتظر من المنشأة تحقيقها فى ضوء توقعات المجتمع بغرض اكتساب شرعيتها فى البقاء (شرف، ٢٠١٥).

ويعتبر تقرير الإستدامة بمثابة أداة توصيل هامة تستخدمه المنشأة لإظهار مدى تبنيتها لسياسات واستراتيجيات تعمل على دمج الإستدامة بأنشطتها، وبالتالي فإن هذه

النظرية تقوم في الأساس على هدف استمرار المنشأة في ممارسة نشاطها بشكل مقنع اجتماعياً (Hummel and Schlick, 2016).

#### ٢/٣/٤ نظرية أصحاب المصالح

ويقصد بأصحاب المصالح أو الأطراف ذات العلاقة تلك الجماعات التي من الممكن أن تؤثر أو تتأثر بتحقيق المنشأة لأهدافها، وطبقاً لهذه النظرية فإن دور الإدارة لا يتوقف على تعظيم الأرباح فحسب بل يمتد ليشمل تحقيق مصالح ومطالبات كافة الأطراف ذات العلاقة من أصحاب المصالح المرتبطة بالمنشأة، وبالتالي فإن تقرير الإستدامة يعتبر بمثابة أداة اتصال بين أصحاب المصالح والإدارة للحصول على الدعم اللازم لضمان استمرارية المنشأة (Chiu, T., and Y., Wang, 2015).

#### ٣/٣/٤ النظرية المؤسسية

أشارت إحدى الدراسات إلى أن تقارير الإستدامة تشكل نشاطاً تنظيمياً ينبغي على الشركة الالتزام به لتمييزها في بيئة الأعمال المعاصرة، وهو ما يشكل ضغطاً مؤسسياً على إدارات الشركات للقيام بالإفصاح الاختياري عن تقارير الإستدامة (Hummel and Schlick, 2016).

ويتضح للباحث وفقاً لهذه النظرية أن تقارير الإستدامة تمثل ضغطاً مؤسسياً على إدارات الشركات للقيام بالإفصاح اختياريًا عن ممارسات التنمية المستدامة في محاولة منها لتحسين صورتها وسمعتها بين الشركات في ظل التغيرات والتطورات المتسارعة ببيئة الأعمال المعاصرة.

#### ٤/٣/٤ نظرية الإشارات

يتمثل جوهر هذه النظرية في استخدام المعلومات الخاصة بالشركة كأداة لتوصيل إشارة جيدة أو انطباع إيجابي عن أداء الشركة إلى أصحاب المصالح بأن الشركة تساهم في أنشطة الإستدامة، وبالتالي تكوين سمعة جيدة عن الشركة بأسواق المال (Alotaibi and Hussainey, 2016).

ويتضح للباحث أن نظرية الإشارة تقوم في الأساس على استخدام مديري الشركات للمعلومات الخاصة بأنشطة التنمية المستدامة وإرسالها إلى أصحاب

المصالح والسوق كدليل على الأداء الجيد للشركة وتميزها عن باقي الشركات المنافسة لها بالسوق، كما يستخدمها المديرين لإثبات كفاءتهم فى إدارة موارد الشركات.

#### ٤/٤ مفهوم جودة تقرير الإستدامة

استهدفت المبادرة العالمية لإعداد التقارير Global Reporting Initiative توفير إطار يمكن للشركات أن تستخدمه للإفصاح عن ممارسات الإستدامة لها، حيث يتم تحديد المعلومات التى ينبغى أن تدرج بهذا التقرير، وقد حددت المبادرة عدة مبادئ عند إعداد تقرير الإستدامة يجب على الشركات الإلتزام بها من أجل ضمان المعلومات الواردة بالتقرير، ومن هذه المبادئ: الموثوقية، الوضوح، الدقة، القابلية للمقارنة، التوقيت المناسب (Diouf, D., and O., Boiral, 2017).

وفى ذات الشأن، فإن شفافية المعلومات الواردة بتقرير الإستدامة وموثوقيتها ليس دليلاً على جودتها، حيث أن إدارة الشركة هى التى تسيطر على عملية إعداد هذا التقرير، وبالتالي فإنها قد تقوم بالإفصاح عن المعلومات التى تعطى انطباعاً إيجابياً عن الشركة فقط، مما يؤدي إلى الإضرار بأصحاب المصالح ويصبح تقييمهم لأداء الإدارة غير سليم (Amran, A., et al., 2014).

وبناءً على ما تقدم، فإن الباحث يخلص إلى عدم وجود اتفاق على مفهوم دقيق ومحدد لجودة تقرير الإستدامة، حيث تعددت التعريفات وفقاً لوجهات النظر المختلفة لمستخدميها والمستفيدين منها، وبالتالي يرى الباحث أنه ينبغى اتخاذ بعض الخطوات الهامة فى سبيل ضمان جودة تقرير الإستدامة للشركة وهى على النحو التالى:

- ١- تحديد الهدف من إعداد تقرير الإستدامة والمستفيدين منه.
- ٢- تصنيف مستخدمى التقرير إلى مجموعات متجانسة طبقاً لاحتياجاتهم من المعلومات.
- ٣- مراعاة التوازن بين حجم وجودة المعلومات المفصح عنها.
- ٤- تحديد الأولويات عند إعداد التقرير والإفصاح عن المعلومات التى تفيد قطاع كبير من أصحاب المصالح والملائمة لهم فى اتخاذ قراراتهم المختلفة.

#### ٥/٤ أثر خصائص الشركة وحوكمة الشركات على جودة تقرير الإستدامة

شهدت الأونة الأخيرة إقبال العديد من الشركات على الإفصاح عن أداء الإستدامة، وعلى الرغم من ذلك فإنه لا تزال هناك اختلافات كبيرة بين هذه الشركات وذلك فيما يتعلق بمحتوى وجودة هذا الإفصاح، ويرجع ذلك إلى وجود مجموعة من العوامل تؤثر على محتوى وجودة تقرير الإستدامة ومن بين هذه العوامل خصائص الشركة وحوكمة الشركات، ويمكن للباحث تناولهما بشئ من التوضيح وذلك على النحو التالي:

#### ١/٥/٤ أثر خصائص الشركة على جودة تقرير الإستدامة

تختلف الشركات عن بعضها من حيث الحجم، ربحية الشركة، ودوافع الإدارة وغيرها من الخصائص والتي من المتوقع أن يكون لها تأثيراً إيجابياً أو سلبياً على محتوى وجودة الإفصاح عن ممارسات الإستدامة.

يعتبر حجم الشركة من أهم العوامل المؤثرة على جودة تقرير الإستدامة، حيث أن الشركات الكبيرة تنتم باتساع قاعدة الملكية فيها، يضاف إلى ذلك التأثير الكبير التي تحدثه الشركة على البيئة والمجتمع مما يترتب عليه تعرضها لضغوط خارجية من قبل أصحاب المصالح يدفعها لتوسيع مستوى الإفصاح لديها ليشمل أداء الإستدامة (Chiu, T., and Y., Wang, 2015).

وفى ذات السياق، فإن ربحية الشركة تعد أحد العوامل المؤثرة فى جودة تقرير الإستدامة، وطبقاً لنظرية الوكالة فإن تحقيق الشركة لربحية مرتفعة يعد دافعاً قوياً لقيام الإدارة بالإفصاح عن الأداء المستدام لتحسين سمعة الشركة وبيان مدى كفاءة الإدارة فى استغلال موارد الشركة (مليجي، ٢٠١٥).

وتعتبر إدارة الشركة هى المسؤولة وبصفة رئيسية عن عملية إعداد التقارير، وبالتالي فإن كافة المعلومات التي تحتويها هذه التقارير يقع فى نطاق مسؤوليتها، إلا أن مرونة القواعد المنظمة وطوعية الإفصاح عن هذه الممارسات يسمح للإدارة بالإختيار من بين السياسات البديلة للقياس والإفصاح والتي تخضع لدوافع الإدارة واتجاهاتها (أحمد، ٢٠١٩).

#### ٢/٥/٤ أثر حوكمة الشركة على جودة تقرير الإستدامة

تعتبر آليات حوكمة الشركات من أهم محددات جودة تقرير الإستدامة، ويعد كل من: مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة، والمراجعة الداخلية من أهم تلك الآليات التي تؤثر على جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (حافظ، ٢٠١٦).  
يعد مجلس الإدارة من أهم آليات الحوكمة وتكمن أهميته في مراقبة أداء الإدارة، والحد من السلوك الإنتهازي لها بغرض الحفاظ على موارد الشركة، وعلى الرغم من ذلك فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أنه كلما كبر حجم مجلس الإدارة فإن قدرته على الرقابة سوف تنخفض نتيجة لتعارض المصالح، مما يؤثر بالسلب على جودة عملية الإفصاح (عثمان، ٢٠١٦).

وتعتبر لجان المراجعة أداة للإشراف والرقابة ومواجهة أى خلل يحدث بنظام الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة، كما تبرز أهميتها فى التأكد من وجود ضوابط تضمن جودة التقارير التى تصدرها الشركة بما يكفل حماية المستثمرين وعدم إلحاق أى ضرر بهم، ولذلك فإن وجود لجان مراجعة قوية يودى إلى تحسين جودة الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة للشركات (على، ٢٠١٣).

#### ٦/٤ أهمية جودة المحتوى المعلوماتى بتقرير الإستدامة

يعتبر الهدف الرئيسى لتقرير الإستدامة هو توفير معلومات بجودة مرتفعة عن الأداء الإقتصادى والإجتماعى والبيئى للشركات، وتكمن أهمية جودة تقرير الإستدامة فى الدور الذى تلعبه هذه التقارير فيما يلى (إبراهيم، ٢٠١٦، Freundlieb, M., et al., 2014):

- تحسين سمعة الشركة وعلاقتها مع كافة الأطراف ذوى العلاقة من أصحاب المصالح مما يودى إلى خلق ميزة تنافسية لها بين الشركات المنافسة مما ينعكس على أداء أسهمها المتداولة بسوق الأوراق المالية.
- تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح المرتبطة بالشركة.

- تخفيض تكلفة رأس المال نتيجة الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح المرتبطة بالشركة.
- مساعدة أصحاب المصالح على تقييم المخاطر المرتبطة بالشركة، وبالتالي تقييم مدى قدرتها على الوفاء بمسئولياتها البيئية والاجتماعية، ومدى قدرتها على الإستمرار في المستقبل.
- ٧/٤ تقييم مستوى الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة بيئة الأعمال المصرية  
تعتبر جمهورية مصر العربية أحد الدول الرائدة في مجال الإهتمام بالتنمية المستدامة، ويظهر ذلك بوضوح من خلال إصدار العديد من التشريعات لإلزام الشركات بالإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي ودمج هذه الممارسات في أنشطتها، ويعد قانون البيئة المصري الصادر في عام ١٩٩٤ والذي تم تعديله عام ٢٠٠٩ من أهم تلك التشريعات، ويمكن للباحث توضيح أهم الجهود المبذولة من جانب البورصة المصرية في مجال الإفصاح عن ممارسات الأداء المستدام من خلال النقاط التالية (أحمد، ٢٠١٩):
- تم تدشين مؤشر الإستدامة والمسئولية الاجتماعية في مارس ٢٠١٠.
- المشاركة في تأسيس مبادرة الأمم المتحدة لأسواق الأوراق المالية المستدامة Sustainable Stock Exchanges في عام ٢٠١٢.
- المشاركة في استحداث مجموعة عمل الاستدامة Sustainable Working Group التابعة لاتحاد البورصات العالمي World Federation of Exchange في عام ٢٠١٤.
- تم إطلاق جلسة التداول للمساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة بالمجتمع في مارس ٢٠١٥.
- تم عقد المؤتمر السنوي الأول للبورصة المصرية للإستدامة في أكتوبر ٢٠١٥.
- تم الانضمام إلى المبادرة العالمية للأمم المتحدة، وقد تم التوقيع على مبادئ الأمم المتحدة لتمكين المرأة بالإضافة إلى تشكيل اللجنة الإستشارية للإستدامة في أبريل ٢٠١٦.

- تم إصدار الدليل الإسترشادي لإفصاح الشركات عن أداء الإستدامة فى ٢٠١٦، كما تم إنشاء مؤسسة البورصة للتنمية المستدامة فى ديسمبر من نفس العام. يخلص الباحث مما سبق، أن البورصة المصرية قامت باتخاذ خطوات جادة لتبنى التنمية المستدامة نظراً لتأثيرها على كفاءة سوق المال، ومن هذا المنطلق فقد قامت البورصة المصرية بإصدار أول تقرير استدامة خاص بها فى عام ٢٠١٦، وبالتالي فهى تعد أول مؤسسة عامة تقوم بإعداد هذا التقرير فى جمهورية مصر العربية وفقاً للمبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI، كخطوة هامة لدفع الشركات للإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة بغرض تلبية إحتياجات أصحاب المصالح المرتبطة بالشركة من المعلومات الهامة فى اتخاذ القرارات، وتعزيز مستوى الإفصاح والشفافية فى سوق المال.

بناءً على ما تقدم، ومن خلال تتبع التطور التاريخى للأحداث السابقة فإن الباحث يخلص إلى أن هناك تطوراً مستمراً ببيئة الأعمال المصرية فى الإفصاح عن أداء الإستدامة خاصة للشركات المقيمة بالبورصة المصرية، ويرجع السبب فى ذلك إلى إدراك هيئة الرقابة المالية والشركات المقيمة بالبورصة أهمية تأثير المحتوى المعلوماتى لتقرير الإستدامة على عملية صنع القرار لدى المستثمرين.

#### ٥- عرض وتحليل الإطار المفاهيمى لممارسات التجنب الضريبي بالفكر المحاسبى ١/٥ ما هية ممارسات التجنب الضريبي

بالرغم من تنامى ظاهرة أنشطة التجنب الضريبي، إلا أنه لا يوجد تعريف محدد لها بوضوح، حيث أوضحت بعض الدراسات أن أنشطة التجنب الضريبي يقصد بها تلك الأنشطة التى تخفض من مدفوعات الضرائب المرتبطة بالدخل المحاسبى قبل الضرائب بهدف الاحتفاظ بمعدلات ضريبية منخفضة على المدى الطويل (Huseynov, F., and B., Klamm, 2012)، ويتضمن التجنب الضريبي استخدام الممول لأساليب مشروعة قانوناً بغرض تخفيض مقدار الضريبة المستحقة عليه، وبذلك فإن التجنب الضريبي لا ينظم أوضاع الممول على المدى الطويل وإنما

يعمل على تجنب الوقائع الضريبية والتي تقتصر غالباً على بعض المعاملات دون الأخرى (بدوى، ٢٠١٦).

وفي ذات السياق، فإن مصطلح التجنب الضريبي يشير إلى تخفيض المدفوعات الضريبية بشكل قانوني، حيث تعتمد تلك الممارسات على عدم التأكد الذي يحيط بالقوانين الضريبية ويطلق عليها المنطقة الرمادية، والتي تخلق الدافع لدى الممولين لممارسة أنشطة التجنب الضريبي (محمود، ٢٠١٧).

وتعتبر الوفورات الضريبية أحد الدوافع الهامة لقيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح والتلاعب بالتقارير المالية لتجنب الضرائب أو تأجيلها إلى المستقبل، وفي حالة تحقيق الشركة لخسائر فإن الإدارة قد تسعى لزيادة خسائرها وهو ما يسمى بممارسة Big Bath حتى يمكن الإستفادة من ترحيل تلك الخسائر للأمام تطبيقاً للمادة (٢٩) من قانون الضرائب، أو عن طريق تدنية الأرباح لدفع ضرائب أقل، كما يمكن للإدارة خلال فترات الإعفاء الضريبي تعظيم الأرباح والإعتراف المبكر بها للاستفادة من ميزة الإعفاء، أو تأجيل بعض النفقات إلى فترات الخضوع للضريبة لتدنية الأرباح وتخفيض مقدار الضريبة المستحقة (Abdelfattah, T., and A., Aboud, 2020).

وفي ذات السياق، فقد أوضحت إحدى الدراسات (Mc Clure et al., 2018) أن قرار إدارة الشركة فيما يتعلق بأنشطة التجنب الضريبي يعتمد على المقارنة بين ما تحققه من وفورات ضريبية متوقعة للمساهمين والشركة من ناحية (مثل زيادة الأرباح، زيادة السيولة، وتخفيض الإلتزامات الضريبية) والتكاليف والمخاطر المحتملة على الشركة من ناحية أخرى (مثل السمعة السيئة للشركة)، ولذلك فإنه يجب أن تتجاوز الفوائد المكتسبة من أنشطة التجنب الضريبي التكاليف المحتملة منه حتى يتوافر لدى إدارة الشركة حافز قوى للقيام بمثل هذه الأنشطة (مليجي، ٢٠١٨).

وعلى الرغم من أن أنشطة التجنب الضريبي تعتبر غير مجرمة وتتم بشكل قانوني إلا أنها تعد أحد صور التهرب الضريبي، حيث أن تلك الأنشطة لا تجعل الممول في وضع أفضل أو أسوأ حالاً، ولكنها تجعل الحصيلة الضريبية للدولة في

وضع أسوأ، ولذلك فإن أنشطة التجنب الضريبي ليست أنشطة مسؤولة اجتماعياً (محمود، ٢٠١٧).

### ٢/٥ أساليب التجنب الضريبي

يتضمن التجنب الضريبي قيام إدارات الشركات باختيار السياسات والإستراتيجيات التي تؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي بما لا يخالف أحكام القانون الضريبي، ويتم ذلك من خلال ترتيب الأمور المالية ومعالجتها بطرق من شأنها تخفيض ذلك العبء، ويمكن للباحث استعراض أهم آليات أو إستراتيجيات التجنب الضريبي وذلك على النحو التالي:

### ١/٢/٥ هيكل وطريقة تمويل الأصول

تقوم إدارة الشركات بتجنب الضريبة اعتماداً على هيكل وطريقة تمويل الأصول، حيث أنه كلما ارتفعت نسبة التمويل بالديون في مقابل التمويل بالملكية فإن الشركة يكون لديها قدرة أكبر على تخفيض الدخل الخاضع للضريبة نتيجة لارتفاع مصاريف التمويل، وبالتالي تخفيض مقدار الضريبة المستحقة (يوسف، ٢٠١٩).

### ٢/٢/٥ أسعار التحويل Transfer Pricing

يمكن لإدارة الشركة أن تستخدم أسعار التحويل كأحد أساليب التجنب الضريبي، حيث تعتمد الشركات على مجموعة من الأساليب والقواعد التي يتم بها تسعير المعاملات بين شركات المجموعة، يضاف إلى ذلك أن سعر التحويل في حد ذاته لا يمثل مشكلة، ولكن في بعض الأحيان قد تستخدم إدارة الشركة أسعار تحويل غير صحيحة بالنسبة للبضاعة التي يتم تحويلها لفروعها المختلفة بدول أخرى قد تختلف في الأنظمة الضريبية الخاضعة لها، ويتم ذلك بغرض تحويل الأرباح من الدول مرتفعة الضريبة إلى دول منخفضة الضريبة (Klassen et al., 2017).

### ٣/٢/٥ ترحيل الدخل Income Shifting

تلجأ إدارة الشركة إلى تجنب الضريبة عن طريق ترحيل الدخل من فترات ذات معدلات ضريبية مرتفعة إلى فترات ذات معدلات ضريبية منخفضة، وبمعنى آخر إذا كانت الشركة تحقق دخلاً ويخضع للضريبة في شرائحها الأولى، وأن الاعتراف

بالمزيد من الدخل سوف يخضع لشرائح ضريبية أعلى فإن إدارة الشركة تقوم بترحيل هذا الدخل أو تأجيل الإعراف به لفترة أو فترات تالية ليخضع للضريبة ولكن بمعدل ضريبي أقل (Jansky and Prats, 2015).

### ٤/٢/٥ الملاذات الضريبية Tax Shelters

تعتبر الملاذات الضريبية من أهم أساليب التجنب الضريبي، ويقصد بها مجموعة الدول التي توفر السرية المالية التامة للتدفقات النقدية الوافدة إليها مما يجعل تلك الدول ملاذات آمنة للتهرب والتجنب الضريبي، وقد كشفت شبكة العدالة الضريبية Financial Secrecy Index\* عن مؤشر السرية المالية Tax Justice Network في عام ٢٠١٨ تصدر سويسرا للدول التي تتصف بالسرية المالية، وقد جاء بالمركز الثانى الولايات المتحدة الأمريكية، يليها جزر الكايمان، ثم هونج كونج ثم سنغافورة بالمركز الخامس (يوسف، ٢٠١٩، 2018، Tax Justice Network).

### ٣/٥ موقف المشرع الضريبي المصرى من التجنب الضريبي

استحدث قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ المادة (٣٠) والتي تعطى الحق لمصلحة الضرائب فى تحديد السعر المحايد للمعاملات التى تتم بين الشركات المرتبطة، وتنص هذه المادة على أنه "إذا قام الأشخاص المرتبطون بوضع شروطاً فى معاملاتهم التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التى تتم بين أشخاص مرتبطين من شأنها تخفيض وعاء الضريبة، أو نقل عبئها من شخص خاضع إلى آخر معفى أو غير خاضع لها يكون لمصلحة الضرائب تحديد الربح الخاضع للضريبة على أساس السعر المحايد، وتحدد اللائحة التنفيذية طرق تحديد السعر المحايد.

وتنص المادة (٣٩) من اللائحة التنفيذية للقانون على أنه يتم تحديد السعر المحايد بالمادة (٣٠) من قانون (٩١) لسنة ٢٠٠٥ طبقاً لإحدى الطرق الآتية:

#### أ- طريقة السعر الحر المقارن

ويتم تحديد سعر السلعة أو الخدمة فيما بين الأطراف المرتبطة وفقاً لهذه الطريقة

\* منظمة بريطانية غير حكومية مستقلة تهتم بالأبحاث فى المجال الضريبي

على أساس سعر ذات السلعة أو الخدمة إذا تمت المعاملة بين الشركة وأشخاص غير مرتبطين.

#### ب- طريقة التكلفة الإجمالية مضافاً إليها هامش الربح

ويتم تحديد سعر السلعة أو الخدمة فيما بين الأطراف المرتبطة وفقاً لهذه الطريقة على أساس إجمالي تكلفة السلعة أو الخدمة مضافاً إليها نسبة مئوية كهامش ربح لصالح الشركة البائعة أو مؤدية الخدمة.

#### ج- طريقة سعر إعادة البيع

ويتم تحديد سعر السلعة أو الخدمة فيما بين الأطراف المرتبطة وفقاً لهذه الطريقة على أساس سعر السلعة أو الخدمة وفقاً لسعر إعادة البيع إلى طرف ثالث غير مرتبط بعد خصم نسبة تمثل هامش ربح مناسب للطرف الوسيط.

وقد أوضحت المادة (٤٠) من اللائحة التنفيذية أن تكون الأولوية في تحديد السعر المحايد هي طريقة السعر الحر المقارن، وفي حالة عدم توافر البيانات اللازمة لتطبيق هذه الطريقة يتم تطبيق إحدى الطريقتين الأخرتين، وفي جميع الأحوال يجوز الإتفاق مسبقاً بين الإدارة الضريبية والممول على الطريقة التي يتبعها الممول في تحديد السعر المحايد لمعاملته التي تتم مع الأطراف المرتبطة.

#### ٦- عرض وتحليل العلاقة بين تركيز هيكل الملكية المركزة وجودة تقرير الاستدامة

تختلف طبيعة هياكل الملكية للشركات المساهمة، وبالتالي فإنه قد تختلف أهداف وتوجهات كل نوع من هذه الشركات، ويترتب على ذلك وجود اختلافات في استراتيجياتها وأهدافها عن بعضها البعض، ولذلك فمن المتوقع أن يكون هناك تأثير مختلف لكل نوع من أنماط هياكل الملكية على المحتوى المعلوماتي لتقرير الإستدامة، وعلى جودة هذا التقرير، كما يلي:

#### ١/٦ العلاقة بين هيكل الملكية الإدارية وجودة تقرير الإستدامة

تعتبر الملكية الإدارية أحد الحلول التي اقترحت لحل مشاكل الوكالة، وقد تباينت نتائج الدراسات السابقة التي تناولت طبيعة العلاقة بين هيكل الملكية الإدارية وجودة تقرير الإستدامة، حيث أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين هيكل

الملكية الإدارية وجودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ويرجع السبب في ذلك إلى أن مشاركة المديرين بنسبة كبيرة في رأس المال يدفعهم لتحسين سمعة الشركة وبيان كفاءة الإدارة لكافة الأطراف المرتبطة بالشركة من أصحاب المصالح ( Alotaibi , 2016 and Hussainey, خليل، عوض ، ٢٠١٦).

وعلى الجانب الآخر فقد أشارت بعض الدراسات الأخرى إلى وجود علاقة عكسية بين هيكل الملكية الإدارية وجودة تقرير الإستدامة، ويرجع السبب في ذلك إلى مشكلة عدم تماثل المعلومات نتيجة هيمنة الإدارة على سلطة اتخاذ القرار بالشركة مما قد يدفعها لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب باقى المستثمرين (هلال، ٢٠١٢، على، ٢٠١٣، Paek et al., 2013).

#### ٢/٦ العلاقة بين هيكل الملكية المؤسسية وجودة تقرير الإستدامة

يساهم هيكل الملكية المؤسسية في تحسين جودة التقارير المالية نتيجة للدور الرقابى الفعال الذى يمارسه المستثمرون من المؤسسات للحد من الممارسات الإنتهازية للإدارة (Erhemjants, O., and Huang, K., 2019).

وفى ذات السياق، فإنه يمكن القول بوجود تأثير إيجابى لملكية المؤسسات المالية على مستوى الإفصاح عن الأداء البيئى، ويكمن السبب في ذلك هو اهتمام المستثمرين من المؤسسات المالية بأنشطة التنمية المستدامة لتجنب المخاطر التنظيمية والعقوبات المالية التى يمكن أن تتعرض الشركة لها مما يؤثر على سمعتها وكذلك عوائدها المالية فى المستقبل (عبدالرازق، ٢٠١٤).

وعلى الجانب الآخر، وفى حالة وجود مصالح مشتركة بين المستثمرين من المؤسسات والشركة محل الإستثمار فإن ذلك قد يؤدي إلى احتمالية حجب أو تقييد تدفق المعلومات إلى المستثمرين الآخرين مما يسبب ضرراً لهم ( Nagata, K., and P., Nguyen, 2017).

#### ٣/٦ العلاقة بين هيكل الملكية العائلية وجودة تقرير الإستدامة

تباينت نتائج الدراسات حول طبيعة هذه العلاقة، حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين هيكل الملكية العائلية وجودة مستوى الإفصاح عن الأداء

المستدام للشركة، ويعد من أحد أهم أسبابها هو الارتباط الوثيق بين سمعة الشركة والعائلة، ولذلك فهي تميل إلى تحقيق توقعات أصحاب المصالح للحفاظ على سمعتها (Ghosh, A., and Y., Tang, 2015, Habbash, M., 2016, Liu, M., et al., 2017)، وعلى النقيض من ذلك فقد توصلت بعض الدراسات الأخرى إلى أن وجود هذا النوع من الملكية سوف يؤدي إلى حدوث نوعين من الصراعات أولهما بين أفراد العائلة والمديرين، وثانيهما بين كبار المساهمين والأقلية منهم مما يؤثر بدوره على ما تتخذه الشركة من قرارات (Rees, W., and T., Rodionova, 2015, ) (Cabeza- Garcia, L., et al., 2017).

وبناءً على ما تقدم، يخلص الباحث إلى وجود تأثير لهياكل الملكية المركزة على مستوى وجودة الإفصاح عن الأداء المستدام للشركات.

#### ٧- عرض وتحليل العلاقة بين تركيز هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي

##### ١/٧ العلاقة بين الملكية الإدارية وممارسات التجنب الضريبي

تباينت نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين هيكل الملكية الإدارية والتجنب الضريبي حيث أشارت بعض الدراسات (Khurana et al., 2018, Rachmawati and Martani, 2017, Inger et al., 2018) إلى أنه وفقاً لنظرية الوكالة فإن الإدارة يمكن أن تستخدم ممارسات التجنب الضريبي والوفورات الناتجة عنها بشكل انتهازي، حيث أن تلك الممارسات يمكن أن تسهل على إدارة الشركة إمكانية تحويل جزء من ثروة الملاك إليها Rent Extraction، ويتطلب ذلك تخفيض مستوى الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية، وينعكس ذلك على ارتفاع مخاطر انهيار أسعار الأسهم المتداولة بسوق الأوراق المالية، ارتفاع المخاطر الكلية للشركة.

وعلى الجانب الآخر فقد أشارت بعض الدراسات (يوسف، ٢٠١٩، Gallemore, et al., 2014) إلى أن تنفيذ طرق التخطيط الضريبي تتوقف بشكل كبير على درجة قوة المديرين المسؤولين بالشركات عن السياسات الضريبية، وعلى الرغم من ذلك فإن الإدارة لا يمكن أن تستخدم أساليب التجنب الضريبي بالشكل الذي يضر بسمعة الشركة وأصحاب المصالح المرتبطة بها.

### ٢/٧ العلاقة بين الملكية المؤسسية وممارسات التجنب الضريبي

توصلت إحدى الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية المؤسسية وممارسات التجنب الضريبي، حيث أن المستثمر الأجنبي يفضل الدخل التشغيلي المحقق محلياً، كما أن الشركات تعيد تنظيم الإفصاح عن الأرباح من الشركات التي تقع بدول مصنفة على أنها ملاذات ضريبية، يضاف إلى ذلك فإن الشركات تقوم بتحويل الأرباح للدول التي تنخفض بها معدلات الضريبة، أو للدول التي لا تقوم بفرض ضريبة على الأرباح المحققة من الاستثمار خارج الدولة (Khan et al., 2014).

وعلى الجانب الآخر، فقد أشارت إحدى الدراسات أن الملكية المؤسسية تحد من قدرة إدارة الشركة لاستخدام ممارسات التجنب الضريبي وذلك للحفاظ على سمعة الشركة وتفادياً لتعرضها لأية مخاطر تنظيمية تؤثر على عوائدها المالية المستقبلية (Chang et al., 2013).

### ٣/٧ العلاقة بين الملكية العائلية وممارسات التجنب الضريبي

تباينت نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الملكية العائلية وممارسات التجنب الضريبي حيث أشارت بعض الدراسات (Abdelfattah, T., and A., 2020, Ting, P., 2020, Aboud, 2020, يوسف, ٢٠١٩) إلى وجود علاقة سلبية بين هيكل الملكية العائلية وممارسات التجنب الضريبي، حيث تساهم بشكل كبير في تقييد المديرين لاستخدام أساليب التجنب الضريبي لتحقيق وفورات وهمية مما قد يضر بسمعة الشركة والأسرة.

وعلى الجانب الآخر، فقد توصلت بعض الدراسات الأخرى (Guenther, D., et al., 2018, Robert, B., et al., 2017) إلى أن وجود علاقات مشتركة بين المديرين والعائلة المسيطرة قد يخلق الدافع لدى الإدارة لاستخدام ممارسات التجنب الضريبي، مما يؤثر سلباً على مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية. وبناءً على ما تقدم، يخلص الباحث إلى وجود تأثير لهيكل الملكية المركزة على ممارسات التجنب الضريبي.

## ٨- عرض وتحليل العلاقة بين جودة تقارير الإستدامة وممارسات التجنب الضريبي في ضوء تركيز هيكل الملكية

يمكن تقسيم النظريات التي تناولت تفسير ممارسات التجنب الضريبي في ضوء المسؤولية الإجتماعية للشركات إلى خمس مجموعات أساسية، ويمكن للباحث توضيحها على النحو التالي ( Abdelfattah, T., and A., Aboud, 2020, ) ( Robert, Ting, P., 2020, B., et al., 2018, يوسف, ٢٠١٩, مليجي, ٢٠١٨, محمود, ٢٠١٧):

- **المجموعة الأولى:** وتفترض أن المسؤولية الإجتماعية للشركات عبارة عن جزء من ثقافة الشركة، وبالتالي فإنها تؤثر على سلوك أو ممارسات التجنب الضريبي.
  - **المجموعة الثانية:** وتستند على مدخل إدارة المخاطر حيث ينظر إلى المسؤولية الإجتماعية على أنها إحدى آليات إدارة المخاطر لتجنب أي ضرر بسمعة الشركة نتيجة التصرفات السلبية بها.
  - **المجموعة الثالثة:** تأخذ هذه المجموعة في الاعتبار الموارد العاطلة المتاحة للشركة، ثم تقوم بتخصيصها على الأنشطة المتنافسة ومن بينها أنشطة المسؤولية الإجتماعية.
  - **المجموعة الرابعة:** وترتكز هذه المجموعة على أن هناك اعتماد متبادل فيما بين الشركة والمجتمع، حيث أن اختيارات الشركة تعتمد على مبدأ القيمة المشتركة.
  - **المجموعة الخامسة:** وتعتمد هذه المجموعة على نظرية الشرعية، حيث يهدد الانحراف عن الأداء المرغوب فيه والمتوقع من قبل المجتمع ككل مشروعية وقيمة المنشأة (شرف، ٢٠١٥).
- ويخلص الباحث مما سبق، إلى ان الخصائص المؤسسية والثقافية والبيئية التي تعمل بها الشركة بالإضافة إلى فلسفة الإدارة وتوجهاتها فيما يتعلق بممارسات التجنب الضريبي ومدى قبوله أخلاقياً تؤثر على طبيعة العلاقة فيما بين المسؤولية الإجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي الانتهازية.

وبناءً على ما تقدم، فإن الباحث يخلص إلى وجود علاقة جوهرية بين تركيز هيكل الملكية ومستوى وجودة الإفصاح عن الأداء المستدام، حيث يساهم تركيز هيكل الملكية في تقييد الإدارة في القيام بأية تلاعبات من شأنها الإضرار بأصحاب المصالح، مما ينعكس على تخفيض ممارسات التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

#### ٩- منهجية البحث وبناء النماذج التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية دعم الجانب النظرى للبحث من خلال اختبار الفروض البحثية عملياً على عينة من الشركات المصرية المقيدة بسوق الأوراق المالية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف فإنه يجب توافر مجموعة من العناصر والمحددات، وسوف يتم تناول مقومات الدراسة التطبيقية التي تشكل هذه العناصر والمحددات من خلال النقاط الآتية:

#### ١/٩ هدف الدراسة التطبيقية

يتمثل الهدف العام للدراسة التطبيقية هو تحليل العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها على ممارسات التجنب الضريبي وذلك من خلال التطبيق على الشركات المصرية المقيدة بسوق الأوراق المالية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف فقد تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) الذى يعتمد على دراسة وتحليل محتوى التقارير المالية وإيضاحاتها المتممة لعينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من (عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٨)، سواء كان ذلك ضمن التقارير المالية السنوية، المعلومات المتوفرة على الموقع الإلكتروني للشركة، أو من المعلومات المتوفرة لدى البورصة المصرية عن الشركات المسجلة.

وجدير بالذكر أنه تم الاعتماد على هذه المنهجية وذلك قياساً على منهجية بعض الدراسات السابقة ذات الصلة (أحمد، ٢٠١٩، يوسف، ٢٠١٩، الحناوى، ٢٠١٩، مليجى، ٢٠١٨، محمود، ٢٠١٧، Mokhtar, 2016)

## ٢/٩ فروض الدراسة

فى ضوء الإطار النظرى لبحث واستناداً إلى الأهداف التى يسعى لتحقيقها، يمكن للباحث صياغة مجموعة من الفروض وذلك على النحو التالى:

■ **الفرض الأول:** لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة للشركات المصرية المقيدة بالبورصة.

■ **الفرض الثانى:** لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين جودة تقارير الاستدامة وممارسات التجنب الضريبى للشركات المصرية المقيدة بالبورصة.

■ **الفرض الثالث:** لا يوجد تأثير لهياكل الملكية المركزة على العلاقة بين جودة تقارير الاستدامة وممارسات التجنب الضريبى للشركات المصرية المقيدة بالبورصة.

## ٣/٩ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة فى جميع الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية، وقد قام الباحث باختيار عينة من تلك الشركات مكونه من عدد (١١٢) شركة\* موزعة على عدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة وفقاً لمدى إستيفاء الشركات لمتطلبات التأهيل للبورصة المصرية بالإضافة لبعض الشروط التى حددها الباحث وهى:

■ أن تكون شركات العينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٨ ويجرى عليها تعامل نشط بما يخدم أهداف الدراسة.

\* وفقاً لموقع البورصة المصرية [www.egx.com.eg](http://www.egx.com.eg) فقد بلغ عدد الشركات المقيدة بها حتى نهاية ٢٠١٨ عدد ٢٢٠ شركة، وقد بلغ عدد المنشآت التابعة لقطاعى البنوك والخدمات المالية عدد (٤٨)، وبذلك يكون عدد الشركات المقيدة بعد استبعاد قطاعى البنوك والخدمات المالية حتى نهاية ٢٠١٨ (١٧٢) شركة.

دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها ....

د/ سامح محمد أمين النجار

- أن تكون التقارير المالية لشركات العينة متوفرة خلال السنوات الخاصة بفترة الدراسة.
  - أن تقوم شركات عينة الدراسة بنشر تقاريرها المالية بالجنيه المصرى.
  - تم استبعاد المؤسسات المالية والتي تشمل شركات التأمين والبنوك وشركات الخدمات المالية، نظراً لاختلاف طبيعة عمل هذه الشركات واختلاف المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تخضع لها.
- وفي ضوء الشروط السابقة فقد اختار الباحث عينة البحث من عدة قطاعات اقتصادية مختلفة تتكون من (١١٢) شركة بما يعادل ما نسبته (٧٦.٧١%) من إجمالي عدد الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرى وذلك خلال الفترة المالية (٢٠١٦ حتى ٢٠١٨)، ويمكن توضيح الشركات التي تمثل عينة الدراسة والقطاعات التي تنتمي إليها من خلال الجدول التالي:

جدول (١)

الشركات التي تمثل عينة الدراسة والقطاعات التي تنتمي إليها

م	القطاع	مجتمع الدراسة	الشركات المستثناة	عينة الدراسة	النسبة المئوية
١	التشييد ومواد البناء	٢١	٦	١٥	١٣.٣٩%
٢	الغاز والبتروك	٣	-	٣	٢.٦٨%
٣	الكيمائيات	٧	٢	٥	٤.٤٦%
٤	الإعلام	١	-	١	٠.٨٩%
٥	الأغذية والمشروبات	٢٣	٤	١٩	١٦.٩٧%
٦	العقارات	٢٥	٧	١٨	١٦.٠٧%
٧	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	١٤	٣	١١	٩.٨٢%
٨	الرعاية الصحية	١٢	٢	١٠	٨.٩٢%
٩	المرافق	١	-	١	٠.٨٩%
١٠	الاتصالات	٤	-	٤	٣.٥٧%
١١	المنتجات المنزلية	٨	٣	٥	٤.٤٦%

دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هيكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها ....

د/ سامح محمد أمين النجار

١٢	الموارد الأساسية	٧	١	٦	٥.٣٦%
١٣	السياحة والترفيه	١٣	٤	٩	٨.٠٤%
١٤	الموزعون وتجارة التجزئة	٤	٢	٢	١.٨٠%
١٥	تكنولوجيا المعلومات	٣	-	٣	٢.٦٨%
إجمالي عدد الشركات		١٤٦	٣٤	١١٢	١٠٠%
إجمالي عدد المشاهدات		٤٣٨	١٠٢	٣٣٦	١٠٠%

#### ٤/٩ أسلوب ومصادر الحصول على البيانات

اعتمد الباحث في الدراسة التطبيقية على استخدام أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis)، وقد تم الحصول على البيانات والتقارير من المصادر التالية:

- المواقع الإلكترونية لشركات العينة على شبكة الانترنت.
- دليل كومباس مصر لأسواق رأس المال.
- كتاب الإفصاح السنوي الصادر عن البورصة المصرية.
- تقارير إفصاح مجلس الإدارة وهيكل المساهمين، بالإضافة إلى التقارير الاجتماعية والبيئية والنشرات الإخبارية التي تصدرها الشركات من خلال موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت.
- التقارير التي تصدرها هيئة الرقابة المالية عن استدامة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- موقع البورصة المصرية [www.egx.com.eg](http://www.egx.com.eg)
- موقع شركة مصر لنشر المعلومات [www.egidegypt.com](http://www.egidegypt.com)
- موقع معلومات مباشر <https://www.mubasher.info/countries/eg>

#### ٥/٩ الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

قام الباحث بتفريغ محتوى القوائم المالية لعينة الدراسة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باستخدام أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) وتحليلها واستخلاص النتائج من خلال الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية

دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها ....

د/ سامع محمد أمين النجار

الواردة بمجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار (23) التي تتناسب مع طبيعة البيانات المستخدمة، كما تم الاعتماد على برنامج التحليل القياسي (E-Views) الإصدار (10) وتتمثل هذه الأساليب فيما يلي:  
أساليب الإحصاء الوصفي:

الانحراف المعياري (Standard Deviation)	الوسط الحسابي (Mean)
معامل الالتواء (Coefficient of Skewness)	معامل التفرطح (Coefficient of kurtosis)

أساليب الإحصاء الاستدلالي:

معامل الارتباط Correlation Coefficient	معامل التحديد R Square
نموذج الانحدار الخطي المتعدد Least Squares	اختبار "ف" ANOVA Test
اختبار التداخل الخطي Multicollinearity test	اختبار Kolmogorov-Smirnov
اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation (VIF) Factor	اختبار تكامل السلاسل الزمنية Co-integration Test
قياس استقرار السلاسل الزمنية Time Series Stationarity	

وفى ذات السياق، فقد استخدم الباحث أسلوب تحليل المسار Path Analysis من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي Analysis of Moment Structure (AMOS)، حيث يتميز هذا البرنامج بأنه يقوم بتحليل المسار للنماذج المتعددة المتغيرات، وذلك لاكتشاف التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتأثيرات الكلية، ومعاملات الإنحدار والارتباط المتعدد بين المتغيرات، مع الأخذ فى الاعتبار أخطاء القياس.

٦/٩ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

استناداً على ما تم عرضه من خلال مشكلة البحث، أهدافه، وفروضه، يمكن للباحث تحديد متغيرات الدراسة وتوصيفها وكيفية قياسها، وذلك على النحو التالي:

١/٦/٩ قياس المتغيرات التابع :

التجنب الضريبي (TA)

اعتمد الباحث في قياس التجنب الضريبي على استخدام طريقة معدل كفاءة الضريبة، ويكمن السبب في ذلك أنه يعكس سلوك الشركة بالنسبة لممارسات التجنب الضريبي بشكل أكثر دقة، يضاف إلى ذلك أنه يستبعد تأثير العناصر الخاصة التي تؤدي إلى لخسائر نتيجة لأية إستثمارات سيئة (Huseynov et al., 2012)، وبموجب هذه الطريقة فإنه تتم المقارنة بين معدل الضريبة القانوني المطبق بالدولة Statutory Tax Rate (STR) ومعدل كفاءة الضريبة The Effective Tax Rate (ETR)، مع الأخذ في الاعتبار أنه كلما ارتفع معدل الضريبة القانوني المطبق بالدولة عن معدل كفاءة الضريبة كلما كانت هناك وفورات ضريبية أكثر من تجنب الضريبة (McClure et al., 2018)، ويمكن حساب معدل كفاءة الضريبة (ETR) من خلال المعادلة التالية (مليجي، ٢٠١٨):

$$\text{Current ETR}_{i,t} = \frac{\text{Total Tax Expense}_{i,t} - \text{Deferred Tax Expense}_{i,t}}{\text{Pretax Net Profit}_{i,t}}$$

حيث أن:

- Current ETR: معدل كفاءة الضريبة.
- Total Tax Expense: إجمالي مصروف الضرائب.
- Deferred Tax Expense: مصروف الضرائب المؤجلة.
- Pretax Net Profit: صافي الدخل قبل الضرائب.

٢/٦/٩ قياس المتغيرين المستقلين:

١/٢/٦/٩ تركيز هيكل الملكية

١/١/٢/٦/٩ الملكية الإدارية MOS

ويتم قياسها من خلال نسبة الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة إلى إجمالي أسهم الشركة (Khurana, et al., 2018).

### ٢/١/٦/٩ الملكية المؤسسية IOS

ويتم قياسها من خلال نسبة الأسهم المملوكة للمستثمرين المؤسسين (مثل: البنوك، صناديق الإستثمار، شركات التأمين، شركات الخدمات المالية وغيرها) إلى إجمالي أسهم الشركة (على، ٢٠١٣، Nagata and Nguyen, 2017).

### ٣/١/٦/٩ الملكية العائلية FOS

ويتم قياسها من خلال نسبة الأسهم المملوكة من قبل أفراد العائلة الواحدة إلى إجمالي أسهم الشركة (عبدالهادى وآخرون، ٢٠١٨).

### ٢/٢/٦/٩ جودة تقارير الإستدامة SRQ

ويتم قياس هذا المتغير من خلال قسمة عدد بنود جودة الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشركات التي تقع ضمن عينة الدراسة والمقيدة ببورصة الأوراق المالية على إجمالي بنود مؤشر جودة الإفصاح عن التنمية المستدامة (أحمد، ٢٠١٩، Leitonienė, 2016, Alotaibi and Hussainey, 2015, and Sapkauskienė, 2015).

### ثالثاً: قياس المتغيرات الحاكمة/ الضابطة Control Variables

اعتمد الباحث على نتائج العديد من الأدبيات المحاسبية والتي أشارت إلى بعض المتغيرات الحاكمة التي يجب السيطرة عليها نظراً لمقدرتها على التأثير في العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتشمل المتغيرات التي قد يكون لها تأثير محتمل على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة الحالية، وتم إضافتها من أجل ضبط هذه العلاقة في نموذج الانحدار (يوسف، ٢٠١٩، مليجي، ٢٠١٨، زكي، ٢٠١٧)، ويمكن توضيح المتغيرات الحاكمة وكيفية قياسها من خلال الجدول التالي:

دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها ...

د/ سامع محمد أمين النجار

### جدول (٢) طريقة قياس متغيرات الدراسة

طريقة القياس	المتغيرات	
	اسم المتغير	رمز المتغير
أولاً: المتغير التابع		
يتم قياس التجنب الضريبي عن طريق قسمة (إجمالي مصروف الضرائب - مصروف الضرائب المؤجلة) على صافي الدخل قبل خصم الضرائب (مليجي، ٢٠١٨، McClure et al., ٢٠١٨).	التجنب الضريبي	TA
ثانياً: المتغيرين المستقلين		
١- هياكل الملكية المركزة COS		
يتم قياس نسبة الملكية الإدارية من خلال نسبة الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة إلى إجمالي أسهم الشركة (Khurana, et al., 2018).	الملكية الإدارية	MOS
يتم قياس نسبة الملكية المؤسسية من خلال نسبة الأسهم المملوكة للمستثمرين المؤسسين (مثل: البنوك، صناديق الإستثمار، شركات التأمين، شركات الخدمات المالية وغيرها) إلى إجمالي أسهم الشركة (Nagata and Nguyen, 2017، على، ٢٠١٣).	الملكية المؤسسية	IOS
يتم قياس الملكية العائلية من خلال نسبة الأسهم المملوكة من قبل أفراد العائلة الواحدة إلى إجمالي أسهم الشركة (عبدالهادى وآخرون، ٢٠١٨).	الملكية العائلية	FOS
٢- جودة تقارير الاستدامة		
يتم قياس هذا المتغير من خلال قسمة عدد بنود جودة الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشركات التي تقع ضمن عينة الدراسة والمقيدة ببورصة الأوراق المالية على إجمالي بنود مؤشر جودة الإفصاح عن التنمية المستدامة والذي تم إعداده لهذا الغرض (أحمد، ٢٠١٩، Alotaibi and Hussainey, 2016).	جودة تقارير الاستدامة	SRQ
ثالثاً: المتغيرات الحاكمة		
ويستخدم في تقييم مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول الشركة لتوليد أرباح، وهو عبارة عن ناتج قسمة صافي الربح على إجمالي أصول الشركة (Alotaibi, and Hussainey, 2016).	معدل العائد على الأصول	ROA
يتم قياس حجم الشركة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي قيمة أصول الشركة (Chiu and Wang, 2014).	حجم الشركة	F SIZE
يتم قياس الرافعة المالية عن طريق قسمة إجمالي الديون (قصيرة وطويلة الأجل) على إجمالي الأصول في نهاية العام (سعد الدين، ٢٠١٣).	معدل الرافعة المالية	LEV
عبارة عن متغير وهمي يأخذ القيمة (١) في حالة ما إذا كان نشاط الشركة صناعي، وبخلاف ذلك وبالنسبة للأنشطة الأخرى (تجاري، خدمي، زراعي) فإن المتغير الوهمي في هذه الحالة يأخذ القيمة (٠) (فرج، ٢٠١٧).	نوع النشاط	IND

دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها ....

د/ سامح محمد أمين النجار

عبارة عن متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان مكتب المراجعة من بين مكاتب المحاسبة والمراجعة الأربع الكبار ( Deloitte, PWC, E&Y and ) Big 4 (KPMG) و (٠) بخلاف ذلك (أحمد، ٢٠١٩، مليجي، ٢٠١٤).	A SIZE	حجم مكتب المراجعة
يتم قياس كثافة استخدام رأس المال عن طريق قسمة إجمالي الأصول الثابتة على إجمالي الأصول (Watson, L., 2015, زكي، ٢٠١٧).	CINT	كثافة رأس المال
رابعاً: المتغيرات الرقابية المرتبطة بالإفصاح عن الأداء المستدام للشركات		
يتم قياس هذا المتغير من خلال قسمة عدد بنود الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشركات على المؤشر القياسى للإفصاح عن التنمية المستدامة* (أحمد، ٢٠١٩، عبدالرازق، ٢٠١٤، Alotaibi and Hussainey, 2016).	SR	مستوى الإفصاح عن الإستدامة
يأخذ الرقم (١) في حالة أن يكون غالبية مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين. يأخذ الرقم (٢) في حالة أن يكون المجلس به لجان لمتابعة قضايا الإستدامة. يأخذ الرقم (٣) في حالة عدم ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول. و(٠) بخلاف ذلك (أحمد، ٢٠١٩، مليجي، ٢٠١٤).	CGQ	جودة ممارسات الحوكمة

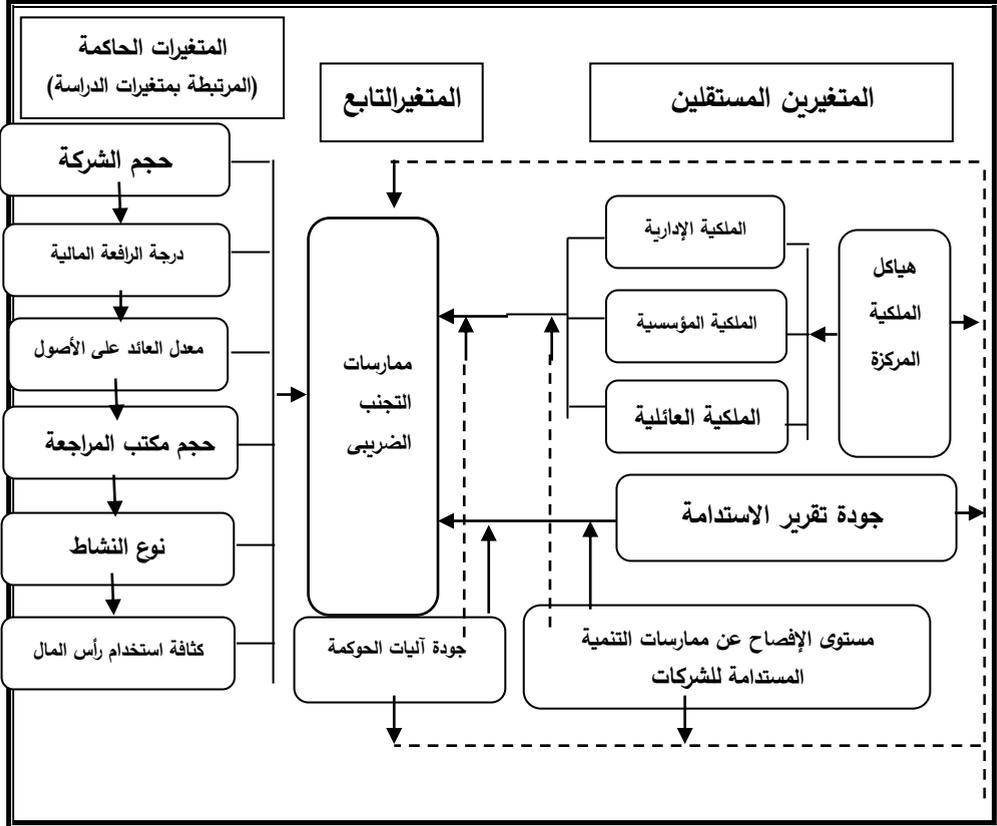
#### ٧/٩ صياغة النماذج الإحصائية اللازمة لاختبار فروض الدراسة

في ضوء ما تم عرضه بمشكلة البحث وأهدافه وفروضه، فقد قام الباحث بتطوير ثلاث نماذج لقياس أثر العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة كمتغيرين مستقلين على ممارسات التجنب الضريبي كمتغير تابع، بالإضافة إلى ذلك فقد تم استخدام بعض المتغيرات الحاكمة (الرقابية) والتي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغيرين المستقلين والمتغير التابع، وذلك كما يظهر بالشكل التالي:

\* يتكون المؤشر القياسى من (٤٣) بند، حيث تم تقسيم هذا المؤشر إلى خمس أقسام حيث يحتوى القسم الأول على المعلومات الأساسية عن الشركة، بينما يحتوى القسم الثانى على بنود تتعلق بالإفصاح عن حوكمة الشركات، وبالنسبة لباقي الأقسام فإنها تتعلق بأجزاء الإفصاح المتبقية حيث تتضمن مجموعة من البنود التى تقيس مستوى الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة الثلاث الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها ....

د/ سامع محمد أمين النجار



شكل رقم (١)

المصدر: من إعداد الباحث

وبعد استعراض الشكل السابق الذى يوضح العلاقات بين المتغيرات المستقلة والرقابية (الحاكمة) مع المتغير التابع لمشكلة البحث، وبناءً على ما تم عرضه بمشكلة البحث، وأهدافه، وفروضه، والأدبيات المحاسبية السابقة، فإنه يمكن للباحث صياغة نماذج الدراسة فى شكل نماذج انحدار، بغرض اختبار هذه الفروض، وذلك على النحو التالى:

### النموذج الأول

أثر هياكل الملكية المركزة على جودة تقارير الإستدامة.

$$(SRQ)_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 (MOS)_{i,t} + \beta_2 (IOS)_{i,t} + \beta_3 (FOS)_{i,t} + \beta_4 (CGQ)_{i,t} + \beta_5 (ROA)_{i,t} + \beta_6 (LEV)_{i,t} + \beta_7 (IND)_{i,t} + \beta_8 (F\ SIZE)_{i,t} + \beta_9 (A\ SIZE)_{i,t} + \beta_{10} (CINT)_{i,t} + \epsilon_{it}$$

### النموذج الثاني

أثر جودة تقارير الإستدامة على ممارسات التجنب الضريبي.

$$(TA)_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 (SRQ)_{i,t} + \beta_2 (CGQ)_{i,t} + \beta_3 (ROA)_{i,t} + \beta_4 (LEV)_{i,t} + \beta_5 (IND)_{i,t} + \beta_6 (F\ SIZE)_{i,t} + \beta_7 (A\ SIZE)_{i,t} + \beta_8 (CINT)_{i,t} + \epsilon_{it}$$

### النموذج الثالث

أثر هياكل الملكية المركزة على نموذج العلاقة بين جودة تقارير الإستدامة وممارسات التجنب الضريبي.

$$(TA)_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 (SRQ)_{i,t} + \beta_2 (MOS * SRQ)_{i,t} + \beta_3 (IOS * SRQ)_{i,t} + \beta_4 (FOS * SRQ)_{i,t} + \beta_5 (SRQ * CGQ)_{i,t} + \beta_6 (F\ SIZE)_{i,t} + \beta_7 (ROA)_{i,t} + \beta_8 (LEV)_{i,t} + \beta_9 (IND)_{i,t} + \beta_{10} (A\ SIZE)_{i,t} + \beta_{11} (CINT)_{i,t} + \epsilon_{it}$$

ويمكن توضيح الرموز التي وردت بالنماذج السابقة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

جودة آليات حوكمة الشركات	CGQ	تقارير الإستدامة	SR
حجم الشركة	F SIZE	جودة تقارير الإستدامة	SRQ
معدل العائد على الأصول	ROA	الملكية الإدارية	MOS
معدل الرافعة المالية	LEV	الملكية المؤسسية	IOS
نوع نشاط الشركة	IND	الملكية العائلية	FOS
حجم مكتب المراجعة	A SIZE	التجنب الضريبي	TA
قيمة الثابت في معادلة الانحدار	$\beta_0$	كثافة رأس المال	CINT

دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هيكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها ....

د/ سامع محمد أمين النجار

بند الخطأ العشوائي	Eit	معاملات الانحدار لمتغيرات الرقابة	$\beta 1: \beta 8$
			MOS * SRQ : متغير يعكس التفاعل بين الملكية الإدارية وجودة تقارير الإستدامة.
			IOS * SRQ : متغير يعكس التفاعل بين الملكية المؤسسية وجودة تقارير الإستدامة.
			FOS * SRQ : متغير يعكس التفاعل بين الملكية العائلية وجودة تقارير الإستدامة.
			SRQ*CGQ : متغير يعكس التفاعل بين جودة تقارير الإستدامة وجودة آليات حوكمة الشركات.

١٠- تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض البحثية

١/١٠ اختبارات صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

١/١/١٠ اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution Test)

سيعتمد الباحث على اختبار اختبار (Kolmogorov-Smirnov) ضمن حزمة البرنامج الإحصائي (SPSS), بغرض التحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي بالنسبة لمتغيرات الدراسة الكمية المتصلة المتمثلة في ممارسات التجنب الضريبي (المتغير التابع), معدل العائد على الأصول, حجم الشركة, معدل الرافعة المالية, وكثافة رأس المال ويمكن القول بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كان مستوى المعنوية (Sig.) أكبر من (0.05), ويمكن توضيح ملخص اختبارات التوزيع الطبيعي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي (Normal Distribution)

Kolmogorov-Smirnov		عدد المشاهدات	المتغيرات الكمية المتصلة
Sig.	Statistic		
0.000	0.249	336	التجنب الضريبي TA
0.000	0.376	336	معدل العائد على الأصول ROA
0.000	0.633	336	معدل الرافعة المالية LEV
0.000	0.531	336	حجم الشركة F SIZE
0.000	0.224	336	كثافة رأس المال CINT

يتضح من خلال اختبار (Kolmogorov-Smirnov), أن مستوى المعنوية (Sig.) بالجدول السابق أقل من (0.05) بالنسبة لكافة المتغيرات, ويعنى ذلك عدم

اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي فيما عدا حجم الشركة (F SIZE), ويمكن علاج هذه المشكلة عن طريق استخدام دالة اللوغاريتم الطبيعي (Natural Log) لهذه المتغيرات بحيث تقترب من التوزيع الطبيعي, إلا أنه يمكن افتراض تحقق شرط التوزيع الطبيعي للعينات ذات الحجم الكبير ( $n > 30$ ) بغض النظر عن توزيع المجتمع الأصلي, وذلك طبقاً لما تنص عليه نظرية النهاية المركزية Central Limit Theory (Sekaran and Bougie, 2013), وبما أن حجم العينة في الدراسة الحالية ( $n=336$ ), فإن مشكلة عدم توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً لن تكون ذات تأثير على صحة النماذج المستخدمة في الدراسة (أمين, ٢٠١٣), وبالنسبة لباقي المتغيرات فهي متغيرات وهمية (Dummy Variables) بمعنى أنها ذات قيم ثنائية لا تخضع لشروط التوزيع الطبيعي.

#### ٢/١/١٠ اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test)

استخدم الباحث مقياس (Collinearity Diagnostics) للتحقق من عدم وجود مشكلة التداخل الخطي والتي تؤدي إلى ضعف قدرة نموذج الدراسة على تفسير الأثر على المتغير التابع, ويكون ذلك ع احتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة أو الرقابية في علاقة الانحدار مع المتغير التابع, وبالتالي فإنه يتم إيجاد معامل Variance Inflation Factor (VIF) حيث يعتبر مقياساً لتأثير علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة, ويمكن توضيح نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

#### نتائج اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test)

التجنب الضريبي TA		جودة تقارير الإستدامة SRQ		المتغيرات التابعة
VIF	Tolerance	VIF	Tolerance	
1.836	0.659	-	-	المتغيرات المستقلة والرقابية
				جودة تقارير الإستدامة SRQ
1.169	0.723	1.179	0.872	الملكية الإدارية MOS
1.182	0.786	1.191	0.929	الملكية المؤسسية IOS
1.178	0.769	1.184	0.883	الملكية العائلية FOS
1.763	0.602	-	-	المتغير التفاعلي MOS *SRQ

دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها ....

د/ سامح محمد أمين النجار

1.779	0.634	-	-	المتغير التفاعلي IOS *SRQ
1.796	0.679	-	-	المتغير التفاعلي FOS *SRQ
1.415	0.597	1.396	0.586	المتغير التفاعلي SRQ*CGQ
2.924	0.645	2.869	0.653	جودة آليات حوكمة الشركات CGQ
1.126	0.582	1.098	0.719	مستوى الإفصاح عن الاستدامة
1.529	0.583	1.396	0.759	معدل العائد على الأصول ROA
1.691	0.459	1.476	0.528	معدل الرافعة المالية LEV
1.924	0.894	1.839	0.853	حجم الشركة F SIZE
1.368	0.849	1.258	0.817	حجم مكتب المراجعة A SIZE
1.915	0.983	1.861	0.912	نوع النشاط IND
1.763	0.903	1.682	0.815	كثافة رأس المال CINT

\* المتغير التفاعلي يمثل التفاعل بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة يتضح للباحث من الجدول السابق أن قيمة (VIF) لكافة متغيرات الدراسة لم تتجاوز ١٠ درجات (أمين, ٢٠١٣), وقد أوضحت النتائج أن جميع قيم VIF للمتغيرات المستقلة عدم وجود تداخل خطى متعدد في النموذج المقدر, وبناءً عليه فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطى, حيث أن الارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً, ويدل ذلك على قوة النموذج المستخدم لتفسير تأثير المتغير المستقل على المتغيرات التابعة.

### ٣/١/١٠ قياس استقرار السلاسل الزمنية (Time Series Stationarity)

تتصف معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات بخاصية عدم الاستقرار, وبالتالي فإنه ينبغي اختبار درجة استقرارها في سبيل عدم الحصول على نماذج انحدار غير حقيقية, مما يؤدي إلى صعوبة تعميم النتائج لسلوك تلك السلاسل على الفترات الزمنية المستقبلية للدراسة, وفي سبيل التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لفترة الدراسة فقد قام الباحث باستخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) بهدف حساب الفروق اللازمة من أجل تحويل تلك السلاسل الزمنية إلى سلاسل مستقرة, ولأغراض الثقة قام الباحث بتطبيق ثلاث اختبارات لجذر الوحدة ويمكن للباحث توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول (٦)

نتائج اختبار استقرار متغيرات نماذج الدراسة من أجل التأكد من سكون السلاسل الزمنية من خلال استخدام الاختبارات المختلفة لجذر الوحدة (Unit Root)

المتغيرات	الفرق الأول		المستوى الأصلي		الاختبارات	المتغيرات
	First Difference	The Level	Prob.	Statistics		
الفروق اللازمة لسكون المتغير	Prob.	Statistics	Prob.	Statistics		
I(0)*	0.000	-7.88814	0.000	-9.215	Levin, Lin & Chu t	TA
I(0)	0.000	130.4445	0.010	116.45	ADF- Fisher Chi- square	
I(0)	0.000	261.668	0.000	176.63	PP- Fisher Chi- square	
I(0)	0.000	-10.5593	0.000	-9.1699	Levin, Lin & Chu t	SRQ
I(0)	0.001	123.1865	0.001	129.60	ADF- Fisher Chi- square	
I(0)	0.000	262.751	0.000	204.13	PP- Fisher Chi- square	
I(0)	0.000	-27.4056	0.000	-119.86	Levin, Lin & Chu t	ROA
I(0)	0.002	119.0635	0.002	108.51	ADF- Fisher Chi- square	
I(0)	0.000	248.1875	0.000	163.17	PP- Fisher Chi- square	
I(1)**	0.000	132.943	0.000	-229.83	Levin, Lin & Chu t	CINT
I(1)	0.003**	127.357	0.154	96.181	ADF- Fisher Chi- square	
I(1)	0.000**	234.5075	0.001	143.28	PP- Fisher Chi- square	
I(1)	0.000**	-5.37843	0.000	-31.485	Levin, Lin & Chu t	LEV
I(1)	0.002**	101.935	0.103	102.845	ADF- Fisher Chi- square	
I(1)	0.000**	224.01	0.028	117.40	PP- Fisher Chi- square	
I(1)	0.000**	-11.0599	0.000	-11.960	Levin, Lin & Chu t	F SIZE
I(1)	0.000**	116.4225	0.030	113.68	ADF- Fisher Chi- square	
I(1)	0.000**	133.152	0.861	83.705	PP- Fisher Chi- square	

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي E-Views

\* تشير إلى أن المتغير ساكن عند المستوى الأصلي.

\*\* تشير إلى أن المتغير ساكن عند الفرق الأول.

تشير نتائج اختبار جذر الوحدة (**Unit Root**) بالجدول السابق إلى أن جميع متغيرات النموذج غير مستقرة عند المستوى الأصلي (**The Level**) عند مستوى معنوية (0.05)، وذلك باستثناء متغير التجنب الضريبي (TA)، جودة تقارير الإستدامة (SRQ)، معدل العائد على الأصول (ROA)، ويأتى ذلك وفقاً للاختبارات المختلفة لجذر الوحدة (**Unit Root**)، يضاف إلى ذلك فإن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار جذر الوحدة قد أكدت أن كافة متغيرات نماذج الدراسة مستقرة (سكون السلسلة الزمنية) وذلك بعد إجراء الفرق الأول (**First Difference**) عند مستوى معنوية (0.01)، فيما عدا متغيرى الرافعة المالية (LEV) وحجم الشركة (F SIZE) والتي يتحقق لها الاستقرار عند مستوى معنوية (0.05)، وحيث أن هذه المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول (**First Difference**) فإن هذا يعني إنها متكاملة من الدرجة I(1).

#### ٤/١/١٠ اختبار تكامل السلاسل الزمنية (**Co- integration Test**)

في ضوء اختبار جذر الوحدة السابق (**Unit Root**) يتبين للباحث أن هناك متغيرات ساكنة عند المستوى الأصلي (**The Level**)  $I(0)$ ، ومتغيرات أخرى ساكنة بعد الفرق الأول (**First Difference**) من الدرجة الأولى  $I(1)$ ، وهذا يعني أنها في المستوى الأصلي غير ساكنة، وبالتالي فإنه ينبغي اختبار البواقي الناتجة من تقدير العلاقة الخطية بين المتغيرات بحيث تكون متكاملة من الرتبة  $U= I(0)$  بما يؤدي إلى تحقيق التوازن بالأجل الطويل والحصول على معلومات انحدار حقيقية وليست وهمية.

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) لاختبار سكون البواقي باستخدام اختباري (ADF) & (LLC)

درجة التكامل	The level المستوى				نوع الاختبار	المتغيرات
	Constant & Trend		Constant			
	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic		
I(0)	0.01335*	-1.84675	0.0037**	-1.9327	(ADF)	البواقي
I(0)	0.000**	-12.2158	0.000**	-12.2785	(LLC)	U

\* دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.05

\*\* دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.01

فى ضوء بيانات الجدول السابق، وبالإعتماد على استخدام اختبار (LLC) واختبار (ADF) فى حالة وجود ثابت (Constant) عند مستوى معنوية 1%، وفى حالة وجود ثابت واتجاه زمني (constant & trend) عند مستوى معنوية 5%، 1%، يتضح للباحث رفض الفرض العدم بوجود جذر الوحدة (Unit Root) فى البواقي المقدره U، وبذلك فإن البواقي تكون متكاملة من الدرجة صفر I(0) أى أنها تتميز بالسكون، وفى الخطوة التالية سوف يقوم الباحث باستخدام اختبار جوهانسون (JML) لتحديد مدى وجود ظاهرة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وكذلك تحديد ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج أم لا، حيث أنه فى حالة ما إذا كانت متغيرات السلسلة الزمنية غير مستقرة بمستوياتها المختلفة، فإن هذا يعني أنها متكاملة ويدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وكذلك وجود تكامل مشترك بين المتغيرات البحثية لنماذج الدراسة، وعندها يمكن إجراء اختبارات (Max- Elgen Value Test -Trace Test).

جدول رقم (٨)

نتائج جوهانسون للتكامل المشترك (co- integration test)

Max – Elgen value test			Trace test			عدد علاقات التكامل بين المتغيرات
Prob.	0.01 critical value	Max- Elgen Statistic	Prob.	0.01 critical value	Trace statistic	
0.0001	55.0428	264.0912	0.0001	125.9538	857.3515	R = 0
0.0000	47.24416	181.9693	0.0001	93.38261	593.2603	R ≤ 1
0.0000	39.25832	164.263	0.0001	65.6178	411.291	R ≤ 2
0.0001	31.03345	135.2346	0.0001	42.5498	247.028	R ≤ 3
0.0000	22.22401	89.00389	0.0000	23.92453	111.7934	R ≤ 4
0.0000	7.961876	22.7895	0.0000	7.961876	22.7895	R ≤ 5

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي E- views

في ضوء بيانات الجدول السابق ، فإن نتائج اختبار جوهانسون تشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وبالتالي فإنه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي يقضى بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وذلك وفقاً للاختبارين (Max- Elgen Value Test -Trace Test) عند مستوى معنوية (0.01)، حيث ينطوي النموذج على ست من علاقات التكامل المشترك بين متغيراته (TA, SRQ, ROA, CINT, LEV, F SIZE)، ويعني ذلك وجود علاقات تحقق التوازن بين المتغيرات بالنماذج في الأجل الطويل، وفي الخطوة التالية سوف يقوم الباحث بتحديد فترات التباطؤ المثلى للمتغيرات الداخلة بالنماذج (Optimal Lag length) من خلال خمس معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة، وتتمثل تلك المعايير فيما يلي:

Akaike Informe Criterion (AIC), Schwarz Information Criterion (SIC), Hannan – Quinn Information Criterion (HQIC), Final Prediction Error (FPE), Likelihood Ratio (LR) .

\*each test at 5% level

\* في ضوء افتراض حد أقصى فترة تباطؤ زمني واحدة.  
ويتم ذلك من خلال استخدام نموذج (VAR) متجه الانحدار الذاتي، كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم (٩)

تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ وفقاً لتحليل (VAR)

Lag	AIC	LR	HQ	FPE	SC
0	7.921506	–	7.865668	0.0006	8.004568
1	4.750859	319.2966	4.024962	7.95e-06	5.376999
2	6.795539	75.64509	5.404672	5.01e-06	5.830712
3	5.188711	37.88789	6.127786	5.89e-06	6.766959
4	4.699062	30.11318	4.303108	7.81e-06	7.775703
5	6.997135	38.30153	6.266152	0.83e-06	8.572168

\*indicates lag order selected by the criterion.

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews).  
في ضوء بيانات الجدول السابق وبعد تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ، فإنه يمكن الاستفادة بها في نموذج تصحيح الخطأ لتجنب بناء نماذج انحدار وهمية وغير حقيقية (Spurious Regression)، وبالتالي فإنه يمكن تعميم نتائج سلوك السلسلة الزمنية على الفترات الزمنية بالمستقبل، وبعد التأكد من أن كافة متغيرات نماذج الدراسة تتسم بالاستقرار بعد إجراء الفرق الأول First Difference عند مستوى

دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هيكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها ....

د/ سامح محمد أمين النجار

معنوية (0.01, 0.05)، بالإضافة إلى وجود علاقات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، تأتي الخطوة التالية وهي مرحلة التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة الوصفية والكمية تمهيداً لإجراء اختبارات الفروض البحثية.

٢/١٠ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

١/٢/١٠ التحليل الوصفي للمتغيرات الكمية المتصلة

بناءً على ما تقدم، وبعد أن تم التحقق من صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي تأتي المرحلة الثانية وفيها يتم وصف تحليلي لمتغيرات النماذج البحثية لهذه الدراسة، ويوضح الجدول رقم (٩) وصف لمتغيرات الدراسة الكمية المتصلة (التجنب الضريبي (TA)، جودة المراجعة (AQ)، معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، معدل العائد على الأصول (ROA)، معدل الرافعة المالية (LEV)، حجم الشركة (F SIZE):

جدول رقم (١٠)

نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة

Kurtosis	Skewness	Range	S. deviation	Mean	Min.	Max.	Variable	Year
1.80160	0.56328	2.53445	0.683334	1.053695	0.80619	3.34136	TA	2016
3.89231	0.55541	4.33048	0.871108	1.087698	-0.09680	4.23368	SRQ	
0.49385	0.32544	1.25183	0.174585	0.073050	-0.17952	1.07231	ROA	
0.57522	0.23975	3.15541	0.456049	0.093048	-0.28899	2.86642	CINT	
0.53371	0.12384	2.06186	0.29713	0.305850	-0.8941	1.16776	LEV	
0.48385	0.11695	2.74808	0.625474	7.927612	6.47344	9.22152	F SIZE	

دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هيكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها ....

د/ سامح محمد أمين النجار

1.58176	0.919608	4.60328	0.928876	0.999495	0.25256	4.85584	TA	2017
3.18154	0.710951	7.31632	1.370022	1.262228	-0.83072	6.48560	SRQ	
0.51295	0.415530	1.38831	0.180336	0.089552	-0.19523	1.19308	ROA	
0.63274	0.263725	2.38418	0.435321	0.165627	-0.13094	2.25324	CINT	
0.48034	0.11146	1.14928	0.259435	0.324016	0.00792	1.1572	LEV	
0.43547	0.105255	2.9024	0.616405	7.950105	6.26456	9.16696	F SIZE	
1.43994	0.311659	4.76256	1.00525	0.883177	0.29392	5.05648	TA	2018
3.49969	0.882046	8.29576	1.487626	1.381107	-2.11992	6.17584	SRQ	
0.51098	0.387420	1.36121	0.179085	0.084631	-0.19085	1.17036	ROA	
0.69601	0.290098	2.14975	0.411946	0.156235	-0.1349	2.01485	CINT	
0.43231	0.190310	1.20032	0.251998	0.328512	0.00704	1.20736	LEV	
0.39192	0.094739	2.36984	0.603625	7.9640	6.83936	9.2092	F SIZE	

يتضح للباحث من الجدول رقم (١٠) ما يلي:

- عدم وجود أية قيم مفقودة، مما يؤكد للباحث اكتمال البيانات والتأكيد على الموثوقية في جودة النتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها.

- بالنسبة لمعامل الالتواء (Skewness Coefficient) فإن جميع قيم المتغيرات لا تقترب إلى الصفر، كما أن قيم معامل التفرطح (Kurtosis Coefficient) لمعظم المتغيرات لا تقترب من (3)، ويعنى ذلك عدم اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي في كل المتغيرات، ولعلاج هذه المشكلة فإنه قد تم استخدام دالة اللوغاريتم الطبيعي (Natural Log) لهذه المتغيرات بحيث تقترب من التوزيع الطبيعي، وبما أن حجم العينة كبير (336) مشاهدة فلن تؤثر مشكلة عدم توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً على صحة نماذج الدراسة حيث كان مستوى المعنوية (Sig.) لهذه المتغيرات يساوى (0.00) (أمين، 2013).
- **التحليل الوصفي للتجنب الضريبي (TA):** يلاحظ الباحث أن هناك انخفاض في مؤشر مستوى التجنب الضريبي حيث بلغت قيمة (TA) (1.053695) خلال عام (2016)، وانخفضت في عام (2017) إلى (0.999495)، واستمرت هذه القيمة في الانخفاض في عام (2018)، ولعل ذلك يرجع إلى حالة اتجاه الدولة نحو زيادة الوعى الضريبي لدى الممولين وتطوير التشريعات الضريبية، خاصة بعد صدور قانون الضريبة الموحدة على الدخل 91 لسنة 2005.
- **التحليل الوصفي لجودة تقارير الإستدامة (SRQ):** يلاحظ الباحث أن هناك ارتفاع في مستوى جودة تقارير الإستدامة للشركات الممثلة لعينة البحث خلال نطاق فترة الدراسة (2016:2018)، حيث بلغ أعلى متوسط لمستوى جودة تقارير الإستدامة (SRQ) (1.381107) في عام (2018)، بينما بلغ أقل متوسط لجودة تقارير الإستدامة (SRQ) قدره (1.087698) في عام (2016).
- **التحليل الوصفي للمتغيرات الحاكمة للدراسة:** فيما يتعلق بمعدل العائد على الأصول (ROA) يلاحظ أن أعلى قيمة للعائد على الأصول (1.19308) في عام (2017)، بينما كانت أقل قيمة (-0.17952) في عام (2016)، أما بالنسبة لكثافة رأس المال (CINT) فإن أعلى قيمة هي (2.86642) في عام (2016)، بينما كانت أقل قيمة (-0.13094) في عام (2017)، وفيما يتعلق بمعدل الرافعة المالية (LEV) فقد بلغ (30.58%) في عام (2016)، ثم أخذ في الارتفاع ليصل إلى

(32.85%) في عام (٢٠١٨)، وبالنسبة لحجم الشركة (F SIZE) يلاحظ الباحث أن متوسط اللوغاريتم الطبيعي لحجم الشركة بلغ (7.927612) في عام (2016) ثم أخذ في الارتفاع ليصل إلى (7.9640) في عام (2018).  
٢/٢/١٠ التحليل الوصفي للمتغيرات الوصفية المنفصلة:

يوضح الجدول التالي رقم (١٠) وصفاً أولياً للمتغيرات المنفصلة بالدراسة (مدخل المراجعة المشتركة، وحجم مكتب المراجعة، ونوع النشاط) والتي تتمثل في المتغيرات الوهمية (Dummy variables) ويتم التعبير عنها بالقيمتين (صفر) أو (١).

جدول رقم (١١)

نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المنفصلة

Binomial test					
Sig.	مشاهدات غير متحققة (٠)		مشاهدات متحققة (١)		المتغيرات
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
0.0000	65.48%	220	34.52%	116	AUDIT S
0.3304	52.68%	177	47.32%	159	IND

يتضح للباحث من بيانات الجدول السابق أن عدد المشاهدات لمكاتب المراجعة على أن يكون أحدهما من الأربعة الكبار 4 BIG (116) مشاهدة بنسبة (34.52%)، بينما بلغت عدد المشاهدات لمكاتب المراجعة التي لا تنتمي للأربعة الكبار 4 BIG (220) مشاهدة بنسبة (65.48%)، كما يتضح أن عدد المشاهدات للشركات التي تنتمي للقطاع الصناعي قد بلغت خلال فترة الدراسة (159) بنسبة (47.32%)، بينما بلغت عدد المشاهدات للشركات التي لا تنتمي للقطاع الصناعي خلال فترة الدراسة (177) بنسبة (52.68%).

٣/١٠ تحليل ومناقشة نتائج اختبار فروض الدراسة

يهدف هذا الجزء إلى اختبار مدى ملاءمة النموذج المقترح، وإمكانية الاعتماد عليه في تفسير العلاقات بين متغيرات الدراسة، وفي سبيل ذلك فقد تم استخدام البرنامج الإحصائي (Spss) وبرنامج التحليل القياسي E-views في إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة وذلك بالنسبة

دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها ....

د/ سامع محمد أمين النجار

للفرضين الأول والثاني، أما بالنسبة للفرضين الثالث فقد اعتمد الباحث على برنامج AMOS، حيث أن تحليل المسار يناسب النماذج متعددة المتغيرات وذلك لإيجاد التأثيرات الكلية المباشرة وغير المباشرة وأيضا معاملات الارتباط والانحدار بين كافة المتغيرات التي يتضمنها النموذج، مع مراعاة أخطاء القياس، ويمكن للباحث تناول ما سبق كما يلي:

### ١٠/٣/١ مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

يستخدم معامل الارتباط الخطى لبيرسون في قياس قوة واتجاه العلاقة بين جميع متغيرات الدراسة، وذلك كما يلي:

#### جدول رقم (١٢)

#### مصفوفة الارتباط (Pearson Correlation) لمتغيرات الدراسة

SRQ	ROA	CINT	TA	T CINT	LEV	A SIZE	F SIZE	CGQ	IND	IOS	MOS	FOS	المتغير
												1	FOS
											1	-0.169*	MOS
										1	-0.208**	-0.715**	IOS
									1	0.169*	0.143*	-0.078	IND
								1	0.117	-0.312**	0.104	0.507**	CGQ
							1	0.26**	0.247**	0.39**	0.052	-0.026	F SIZE
						1	0.507**	0.013	0.117	0.286**	-0.182*	-0.104	A SIZE
					1	0.208**	0.481**	-0.065	0.208**	0.208**	-0.325**	0.156*	LEV
				1	-0.039	-0.065	-0.065	-0.13	0.039	0.182*	-0.091	-0.247**	CINT
			1	0.065	0.078	0.169*	0.143*	-0.026	0.13	-0.351**	0.104	-0.278	TA
		1	0.442**	0.169*	-0.26**	0.039	-0.026	-0.117	0.078	0.195*	0.052	0.013	ROA
	1	0.468**	0.481**	0.117	0.221**	0.338**	0.559**	0.39**	0.351**	0.416**	-0.325**	0.221**	SR
1	0.96**	0.39**	-0.52**	0.039	0.234**	0.39**	0.533**	0.286**	0.325**	0.533**	-0.26**	0.165	SRQ

\* دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.05 بين المتغيرين.

\*\* دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.01 بين المتغيرين.

### فى ضوء الجدول السابق يتضح للباحث النقاط التالية:

#### أولاً: بالنسبة للمتغيرين المستقلين والمتغير التابع

- توجد علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بين كل من هيكل الملكية العائلية وهيكل الملكية المؤسسية وبين مستوى الإفصاح عن أداء الإستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.01)، كما توجد علاقة ارتباط سلبية ومعنوية بين هيكل الملكية الإدارية وبين مستوى الإفصاح عن أداء الإستدامة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).
- توجد علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بين هيكل الملكية المؤسسية وجودة تقارير الإستدامة، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.01)، كما توجد علاقة ارتباط سلبية ومعنوية بين هيكل الملكية الإدارية وبين جودة تقارير الإستدامة عند مستوى معنوية أقل من (0.01)، فى حين توجد علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بين هيكل الملكية العائلية وجودة تقارير الإستدامة وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05).
- توجد علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بين كل من هيكل الملكية الإدارية والتجنب الضريبي وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05)، بينما توجد علاقة ارتباط سلبية ومعنوية بين هيكل الملكية العائلية وممارسات التجنب الضريبي وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05)، بينما توجد علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بين هيكل الملكية الإدارية وممارسات التجنب الضريبي وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

#### ثانياً: بالنسبة للمتغيرات الرقابية (الحاكمة)

- توجد علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين كل من الرافعة المالية، معدل العائد على الأصول، حجم الشركة، حجم مكتب المراجعة، نوع النشاط، وجودة آليات حوكمة الشركات وبين مستوى الإفصاح عن أداء الإستدامة وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.01)، بينما توجد علاقة ارتباط طردية وغير معنوية بين كثافة

استخدام رأس المال وبين مستوى الإفصاح عن أداء الإستدامة وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

■ توجد علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين كل من معدل العائد على الأصول، الرافعة المالية، نوع النشاط، حجم الشركة، حجم مكتب المراجعة، وجودة آليات حوكمة الشركات وبين جودة تقارير الإستدامة وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.01)، بينما توجد علاقة ارتباط طردية وغير معنوية بين كثافة استخدام رأس المال وبين جودة تقارير الإستدامة وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

■ توجد علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين حجم مكتب المراجعة وحجم الشركة وبين التجنب الضريبي وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05)، كما توجد علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين كثافة استخدام رأس المال والتجنب الضريبي وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05)، بينما توجد علاقة ارتباط عكسية بين الرافعة المالية وبين التجنب الضريبي وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

٢/٣/١٠ نتائج اختبارات الفروض

١/٢/٣/١٠ نتائج اختبار الفرض الأول

ينص الفرض الأول على أنه: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة للشركات المصرية المقيدة بالبورصة.

قام الباحث بتطوير هذا الفرض من خلال صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك للتعرف على العلاقة بين المتغيرين في ضوء وجود بعض المتغيرات الرقابية Control Variables، ويتم ذلك عن طريق استخدام أسلوب تحليل البيانات القطاعية المتحرك، بطريقة النماذج ذات التأثير الثابت (Fixed Effect Model)، ويبين الجدول التالي نتيجة الاختبار الإحصائي لهذا النموذج:

دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هيكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها ....

د/ سامح محمد أمين النجار

جدول رقم (١٤)

نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرض الثاني

مستوى الدلالة	قيمة (T)	معاملات الإندثار القياسية	معاملات الإندثار غير القياسية Unstandardized Coefficients		المتغيرات المستقلة
		Beta	الخطأ المعياري Std. Error	المعاملات B	
0.000	5.51232	—	0.08064	0.3108	C
0.000	5.97888	0.0792	0.01728	0.7668	FOS
0.00144	4.84272	-0.84384	0.0144	-0.51312	MOS
0.01152	3.80016	0.07488	0.00144	0.63224	IOS
0.03744	3.14064	0.16848	0.0144	0.03024	DCGQ
0.05904	-2.95776	-0.41616	0.00144	-0.00432	DROA
0.000	-6.7176	-0.42912	0.00432	-0.02016	DCINT
0.000	4.9032	0.12672	0.00144	0.00576	DLEV
0.0144	3.7152	0.23616	0.0072	0.01872	DF SIZE
0.06192	3.28176	0.06912	0.00576	0.0144	AUDIT S
0.06336	-3.29616	-0.06768	0.02016	-0.04608	IND
0.251442	-2.31096	0.251442	0.123438	-0.14776	ECM (-1)
0.063139	Mean dependent var			0.79360	R- Squared
1.06832	S.D. dependent var			0.82172	Adjusted R-squared
2.864357	Akaike info criterion			0.967231	S.E. of regression
2.999972	Schwarz criterion			245.4659	Sum squared resid
2.918668	Hannan – Quinn criter.			-410.237	Log likelihood
2.450207	Durbin – Watson stat			8.233168	F- statistic
				0.000	Prob (F – statistic)

من الجدول السابق يتضح للباحث الآتي:

١- قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار معنوية تركيز هيكل الملكية (العائلية FOS، الإدارية MOS، والمؤسسية IOS) مع جودة تقارير الإستدامة (SRQ) أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، ويشير ذلك إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين هياكل الملكية المركزة (العائلية FOS، الإدارية MOS، والمؤسسية IOS) وجودة تقارير الإستدامة (SRQ).

## ٢- التحقق من الجودة الإحصائية لنموذج الانحدار المقدر من خلال:

■ معامل التحديد المعدل (Adjusted R- squared): يتضح للباحث من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (0.8217) وتشير هذه القيمة إلى أن المتغير المستقل بالنموذج يفسر ما نسبته (82.17%) من التغير في جودة تقارير الإستدامة (SRQ).

■ وفقاً للقيمة اختبار (F- statistic) المحسوبة والذي يهدف إلى اختبار الجودة المعنوية الكلية للنموذج، فقد بلغت (8.23) بقيمة احتمالية (Sig. = 0.00)، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج وفقاً لقيمة معامل التحديد (0.7936) ويدل ذلك على سلامة النموذج المقدر، حيث يفسر المتغير المستقل حوالي (79.36%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، في حين ترجع باقى النسبة إلى الخطأ العشوائى بالنموذج أو نتيجة إدراج متغيرات مستقلة أخرى.

٣- قام الباحث بإجراء اختبار (Durbin Watson test) للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation)، حيث بلغت القيمة الإحصائية لاختبار (D-W) (2.45)، وبذلك فهي تقع ضمن المدى الملائم (-2.5- 1.5) ويدل ذلك على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي بما يؤثر على صحة النتائج (العباسي، ٢٠١٢).

فى ضوء ما تقدم، وبناءً على نتائج التحليل للفرض الأول فإنه يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة للشركات المصرية المقيدة بالبورصة.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة التي تم التوصل إليها تتفق مع نتائج العديد من الأدبيات المحاسبية والدراسات التي أشارت إلى الأثر الإيجابي لتركز هيكل الملكية (العائلية، والمؤسسية) على جودة الإفصاح عن أداء الإستدامة بالشركات، بينما يوجد تأثير سلبي لهيكل الملكية الإدارية على جودة الإفصاح عن أداء الإستدامة بالشركات.

#### ٢/٢/٣/١٠ نتائج اختبار الفرض الثاني

ينص الفرض الثاني على أنه: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين جودة تقارير الاستدامة وممارسات التجنب الضريبي للشركات المصرية المقيدة بالبورصة.

قام الباحث بتطوير هذا الفرض من خلال صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك للتعرف على العلاقة بين المتغيرين في ضوء وجود بعض المتغيرات الرقابية Control Variables، ويتم ذلك عن طريق استخدام أسلوب تحليل البيانات القطاعية المتحرك، بطريقة النماذج ذات التأثير الثابت (Fixed Effect Model)، ويبين الجدول التالي نتيجة الاختبار الإحصائي لهذا النموذج:

#### جدول رقم (١٥)

#### نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرض الثالث

مستوى الدلالة	قيمة (T)	معاملات الإندار القياسية	معاملات الإندار غير القياسية		المتغيرات المستقلة
		Beta	Unstandardized Coefficients	المعاملات B	
0.000	4.409856	-	الخطأ المعياري Std. Error	0.064512	C
0.000	-4.783104	-0.06336	0.013824	-0.59344	SRQ
0.029952	-2.512512	-0.134784	0.01152	-0.02419	DCGQ
0.047232	-2.36621	-0.33293	0.001152	-0.00346	DROA
0.000	-5.37408	-0.3433	0.003456	-0.01613	DCINT

دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها ....

د/ سامع محمد أمين النجار

0.000	3.92256	0.101376	0.001152	0.004608	DLEV
0.01152	2.97216	0.188928	0.00576	0.014976	DF SIZE
0.049536	2.625408	0.055296	0.004608	0.01152	AUDIT S
0.050688	-2.63693	-0.05414	0.016128	-0.03686	IND
0.201154	-1.84877	0.201154	0.09875	-0.11821	ECM (-1)
0.050511	Mean dependent var			0.63488	R- Squared
0.854656	S.D. dependent var			0.657376	Adjusted R-squared
2.291486	Akaike info criterion			0.773785	S.E. of regression
2.399978	Schwarz criterion			196.3727	Sum squared resid
2.334934	Hannan – Quinn criter.			-328.19	Log likelihood
1.960166	Durbin – Watson stat			226.7504	F- statistic
				0.000	Prob (F – statistic)

من الجدول السابق يتضح للباحث الآتي:

١- قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار معنوية جودة تقارير الإستدامة (SRQ) مع ممارسات التجنب الضريبي (TA) أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، ويشير ذلك إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين جودة تقارير الإستدامة (SRQ) (المتغير المستقل) و ممارسات التجنب الضريبي (TA) (المتغير التابع).

٢- التحقق من الجودة الإحصائية لنموذج الانحدار المقدر من خلال:

■ معامل التحديد المعدل (Adjusted R- squared): يتضح للباحث من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (0.6574) وتشير هذه القيمة إلى أن المتغير المستقل بالنموذج يفسر ما نسبته (65.74%) من التغير في ممارسات التجنب الضريبي (TA) (المتغير التابع).

■ وفقاً للقيمة اختبار (F- statistic) المحسوبة والذي يهدف إلى اختبار الجودة المعنوية الكلية للنموذج، فقد بلغت (226.7504) بقيمة احتمالية (Sig. = 0.00)،

كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج وفقاً لقيمة معامل التحديد (0.6349) ويدل ذلك على سلامة النموذج المقدر، حيث يفسر المتغير المستقل حوالي (63.49%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، في حين ترجع باقى النسبة إلى الخطأ العشوائى بالنموذج أو نتيجة إدراج متغيرات مستقلة أخرى.

٣- قام الباحث بإجراء اختبار (Durbin Watson test) للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation)، حيث بلغت القيمة الإحصائية لاختبار (D-W) (1.96)، وبذلك فهي تقع ضمن المدى الملائم (-2.5-1.5) ويدل ذلك على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي بما يؤثر على صحة النتائج (العباسي، ٢٠١٢).

فى ضوء ما تقدم، وبناءً على نتائج التحليل للفرض الثانى فإنه يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذى ينص على أنه: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين جودة تقارير الاستدامة وممارسات التجنب الضريبى للشركات المصرية المقيدة بالبورصة.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة التى تم التوصل إليها تتفق مع نتائج العديد من الأدبيات المحاسبية والدراسات التى أشارت إلى أن المسئولية الاجتماعية للشركات تعتبر جزءاً من ثقافة الشركة، وبالتالي فإنها تؤثر على سلوك أو ممارسات التجنب الضريبى.

١٠/٣/٣ نتائج اختبار الفرض الثالث:

ينص الفرض الثالث على أنه: لا يوجد تأثير لهياكل الملكية المركزة على العلاقة بين جودة تقارير الاستدامة وممارسات التجنب الضريبى للشركات المصرية المقيدة بالبورصة.

قام الباحث بتطوير هذا الفرض للتحقق من تأثير هياكل الملكية المركزة على العلاقة بين جودة تقارير الإستدامة وممارسات التجنب الضريبى، وفى سبيل اختبار هذا الفرض تم صياغة نموذج الانحدار الخطى المتعدد، ويوضح الجدول رقم (١٦)

دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الإستدامة وأثرها ....

د/ سامح محمد أمين النجار

نتيجة الاختبار الإحصائي للفرض الثالث من خلال المقارنة بين نتائج النموذج البحثي الثالث والنتائج التي تم التوصل إليها بالنموذج البحثي الثاني:

جدول رقم (١٦)

نماذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرض الرابع

العلاقة بين جودة تقارير الإستدامة وممارسات التجنب الضريبي				متغيرات النماذج Variable
متغيرات النموذج الرابع (بعد إدخال تركيز هيكل الملكية)		متغيرات النموذج الثالث (قبل إدخال تركيز هيكل الملكية)		
Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	
0.0000	0.261072	0.000	0.24864	C
0.0000	-0.65085	0.000	-0.59344	DSRQ
0.00361	-0.401356	–	–	(FOS * SRQ)
0.01950	-0.297520	–	–	(MOS * SRQ)
0.00792	-0.310471	–	–	(IOS * SRQ)
0.02928	-0.436129	–	–	(SRQ * CGQ)
0.025459	-0.0354	0.029952	-0.02419	DCGQ
0.040147	-0.00412	0.047232	-0.00346	DROA
0.0000	-0.01794	0.000	-0.01613	DCINT
0.0000	0.004838	0.000	0.004608	DLEV
0.009792	0.015725	0.01152	0.014976	DF SIZE
0.042106	0.012096	0.049536	0.01152	AUDIT S
0.053085	-0.0387	0.050688	-0.03686	IND
0.170981	-0.12412	0.201154	-0.11821	ECM (-1)
0.750682		0.63488		R- Squared
0.78071		0.657376		Adjusted R-squared
214.3725		226.7504		F- statistic
0.0000		0.0000		Prob (F – statistic)
2.37053		1.960166		Durbin – Watson stat

من الجدول السابق يتضح للباحث ما يلي:

١- أسفرت نتائج الانحدار الخطى المتعدد بطريقة المربعات الصغرى (Lean Squares) إلى أن إضافة متغير هياكل الملكية المركزة إلى نموذج قياس العلاقة بين جودة تقارير الاستدامة والتجنب الضريبي، أدى إلى تحسن القدرة التفسيرية للنموذج من (0.63488) إلى (0.750682)، كما ارتفعت قيمة معامل جودة تقارير الاستدامة من (0.59344) إلى (0.623112)، ويدل ذلك على الأثر الإيجابي لإدخال متغير هياكل الملكية المركزة (العائلية، الإدارية، المؤسسية) في نموذج العلاقة.

٢- بالنسبة للمتغير الذي يعكس التفاعل بين الملكية العائلية وجودة تقارير الاستدامة (FOS\*SRQ)، فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار المعنوية (0.00361) وهو أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، وبالنسبة للمتغير الذي يعكس التفاعل بين الملكية الإدارية وجودة تقارير الاستدامة (MOS\*SRQ)، فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار المعنوية (0.01950) وهو أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، أما بالنسبة للمتغير الذي يعكس التفاعل بين الملكية المؤسسية وجودة تقارير الاستدامة (IOS\*SRQ)، فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار المعنوية (0.00792) وهو أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، وأخيراً وفيما يتعلق بالمتغير الذي يعكس التفاعل بين جودة آليات الحوكمة وجودة تقارير الاستدامة (SRQ\*CGQ)، فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار المعنوية (0.02928) وهو أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، ويشير ذلك كله إلى وجود تأثير معنوي لإدخال متغير تركيز هيكل الملكية على العلاقة بين جودة تقارير الاستدامة والتجنب الضريبي.

٣- التحقق من الجودة الإحصائية لنموذج الانحدار المقدر من خلال:

■ معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared): يتضح من الجدول أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (0.7807) وتشير هذه القيمة إلى أن المتغير المستقل في النموذج يفسر ما نسبته (78.07%) من التغير في التجنب الضريبي (TA) (المتغير التابع).

■ وفقاً للقيمة اختبار (F- statistic) المحسوبة والذي يهدف إلى اختبار الجودة المعنوية الكلية للنموذج، فقد بلغت (214.3725) بقيمة احتمالية (Sig. = 0.00)، كما قد بلغت القدرة التفسيرية للنموذج وفقاً لقيمة معامل التحديد (0.750682)، ويدل ذلك على سلامة النموذج المقدر، حيث يفسر المتغير المستقل حوالي (75.09%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.

٤- يتضح للباحث ارتفاع جودة تقارير الإستدامة بعد إدخال متغير هياكل الملكية المركزة في نموذج الانحدار إلى (-65.09%) وذلك مقارنة بالقيمة (-59.34%) قبل إدخال متغير هياكل الملكية المركزة، ويدل ذلك على ارتفاع جودة تقارير الإستدامة (SRQ) وارتفاع معدل تأثيره على التجنب الضريبي بنسبة (5.75%).

٥- قام الباحث بإجراء اختبار (Durbin Watson test) للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation)، وقد بلغت القيمة الإحصائية لاختبار (D-W) (2.37053)، وبذلك فهي تقع ضمن المدى الملائم (1.5-2.5)، ويدل هذا على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي بحيث تؤثر على صحة النتائج.

مما تقدم، وبناءً على نتائج التحليل السابق فإنه يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه: لا يوجد تأثير لهياكل الملكية المركزة على العلاقة بين جودة تقارير الاستدامة وممارسات التجنب الضريبي للشركات المصرية المقيدة بالبورصة.

وأخيراً، فإن الباحث يخلص إلى أن تركيز هياكل الملكية يساعد على تحسين مستوى وجودة الإفصاح عن الأداء المستدام والتي بدورها تساهم في الحد من ممارسات التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

١١ - النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية:

١/١١ نتائج الدراسة:

في ضوء الدراسة النظرية وما انتهت إليه الدراسة التطبيقية، فإنه يمكن تقسيم النتائج إلى: يمكن تقسيم النتائج في ضوء الدراسة النظرية وما انتهت إليه الدراسة التطبيقية إلى:

### أولاً: النتائج على المستوى النظري:

- ١- يوجد تباين في النتائج المرتبطة بتأثير الأنماط المختلفة من هياكل الملكية المركزة على سياسات وقرارات الشركة، وهو الأمر الذي يزيد من تعقيد العلاقة بين نمط تركيز هيكل الملكية ومستوى وجودة الإفصاح عن التنمية المستدامة بالشركة وأثر هذه العلاقة على ممارسات التجنب الضريبي.
- ٢- يؤدي تركيز هيكل الملكية إلى الحد من مشاكل الوكالة التقليدية نتيجة للدور الرقابي الذي يفرضه على إدارة الشركة، وبالتالي تخفيض تكاليف الرقابة المرتبطة بها.
- ٣- يتم إعداد تقرير الإستدامة بشكل اختياري وليس إلزامي من قبل الشركات، بحيث يتضمن معلومات وصفية وكمية عن الأداء الإقتصادي، البيئي، والإجتماعي لها، ويتم إمداد أصحاب المصالح بهذه المعلومات بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات بشكل أكثر كفاءة وفعالية.
- ٤- تكمن جودة تقارير الاستدامة في امداد كافة أصحاب المصالح من الأطراف نوى العلاقة بمعلومات موثوقة عن الأنشطة الإقتصادية والبيئية والإجتماعية للشركة لمساعدتهم في التقييم الجيد لها من حيث الأداء والقدرة على الإستمرار في المستقبل.
- ٥- تعتبر آليات حوكمة الشركات من أهم محددات جودة تقرير الإستدامة، ويعد كل من: مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة، والمراجعة الداخلية من أهم تلك الآليات التي تؤثر على جودة الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية.
- ٦- تؤثر الخصائص المؤسسية والثقافية والبيئية التي تعمل بها الشركة بالإضافة إلى فلسفة الإدارة وتوجهاتها فيما يتعلق بممارسات التجنب الضريبي ومدى قبوله أخلاقياً على طبيعة العلاقة فيما بين المسؤولية الإجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي الانتهازية.
- ٧- توجد علاقة جوهرية بين تركيز هيكل الملكية ومستوى وجودة الإفصاح عن الأداء المستدام، حيث يساهم تركيز هيكل الملكية في تقييد الإدارة في القيام بأية تلاعبات من شأنها الإضرار بأصحاب المصالح، مما ينعكس على تخفيض ممارسات التجنب الضريبي.

### ثانياً: النتائج على المستوى التطبيقي:

في ضوء الربط المنهجي للمشكلة البحثية بنتائج الدراسة التطبيقية، وبيان مدى اتساقها مع نتائج الأدبيات المحاسبية السابقة، فإنه يمكن للباحث عرض النتائج التالية:

١- أيدت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين تركيز هيكل الملكية وجودة تقارير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث كانت قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (0.8217) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر ما نسبته (82.17%) من التغير في مستوى جودة التنمية المستدامة، وهو ما يثبت عدم صحة الفرض الأول (الفرض العدم)، وقبول الفرض البديل.

٢- أيدت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة إحصائية بين جودة تقارير الاستدامة وممارسات التجنب الضريبي، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.6574) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة بالنموذج تفسر ما نسبته (65.74%) من التغير في ممارسات التنمية المستدامة، وهو ما يثبت عدم صحة الفرض الثاني (الفرض العدم)، وقبول الفرض البديل.

٣- أيدت نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية لنموذج العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة على ممارسات التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.7807) وتشير هذه القيمة إلى أن المتغيرات المستقلة بالنموذج تفسر ما نسبته (78.07%) من التغير في مستوى ممارسات التجنب الضريبي، وهو ما يثبت عدم صحة الفرض الثالث (الفرض العدم)، وقبول الفرض البديل.

٤- أيدت الدراسة وجود علاقة ارتباط موجبة وذات تأثير معنوي بين هيكل الملكية المؤسسية والعائلية وجودة تقارير الاستدامة، كما توجد علاقة ارتباط سالبة وذات تأثير معنوي بين هيكل الملكية الإدارية وجودة تقرير الاستدامة، كما توجد علاقة ارتباط سالبة وذات تأثير معنوي بين هيكل الملكية المؤسسية والعائلية وبين ممارسات التجنب

الضريبي، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة ارتباط سلبية ذات تأثير معنوي بين جودة تقارير الاستدامة وممارسات التجنب الضريبي بالشركات المقيدة بالبورصة.

#### ٢/١١ توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي كشفت عنها هذه الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

- ينبغي على جهات الإشراف والرقابة على سوق الأوراق المالية أن تلزم جميع الشركات المقيدة لديها أن تقدم تقريراً عن المسؤولية الاجتماعية، على أن يتضمن جزءاً واضحاً يخصص للمدفوعات الضريبية التي قامت بها الشركة، حتى يتسنى للمستثمرين الحاليين والمرقبين تقييم الأداء الإجماعي للشركة.
- ضرورة الاهتمام بتطبيق الممارسات الجيدة للحوكمة، والتي تساهم بشكل كبير في الحد من صراعات الوكالة، وتحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وتخفيض ممارسات التجنب الضريبي.
- يجب على المشرع الضريبي تغليظ العقوبة للمولين المتورطين في ممارسات تجنب ضريبي عدوانية بصورة متكررة، وكذلك معاقبة المحاسبين القانونيين المهنيين لمثل هذه الممارسات.

#### ٣/١١ التوجهات البحثية المستقبلية

- في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج نظرية وتطبيقية، فإن الباحث يرى وجود العديد من الموضوعات البحثية المستقبلية، ومن أهمها ما يلي:
- ١- إطار محاسبي مقترح لقياس أثر العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والاحتفاظ بالنقدية على ممارسات التجنب الضريبي: دليل تطبيقي من بيئة الأعمال المصرية.
  - ٢- دراسة تحليلية لأثر تركيز الملكية والاحتفاظ بالنقدية على ممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

## ١٢- المراجع:

### ١/١٢ المراجع باللغة العربية:

- ١- إبراهيم، آفاق ذنون، (٢٠١٦)، نموذج محاسبي للإفصاح الإختياري عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- ٢- إبراهيم، محمد زيدان؛ زايد، محمد عبد المنعم أبو السعود، (٢٠١٧)، أثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ضوء المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالتطبيق على الشركات المصرية، المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص ص ٥٥٧-٦٣١.
- ٣- أحمد، عاطف محمد أحمد، (٢٠١٥)، تحليل محتوى الإفصاح عن التنمية المستدامة للشركات مسجلة بالبورصة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد الثالث، العدد الأول، ص ص ٨٥-١٢٤.
- ٤- أحمد، محمود أحمد عبدالوهاب، (٢٠١٩)، دراسة تأثير هيكل الملكية المركزة على جودة تقارير الإستدامة وانعكاسه على قيمة المنشأة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بني سويف.
- ٥- الحناوى، السيد محمود، (٢٠١٩)، أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص ٦٦-١١٤.
- ٦- العباسي، عبد الحميد محمد (٢٠١٢)، تشخيص الانحدار (مشاكله وعلاجها): تطبيقات في العلوم الاجتماعية باستخدام Spss، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة، بدون ناشر، ص ص ٢٠-٤٥.
- ٧- أمين، أسامة ربيع (٢٠١٣)، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج Spss، كلية التجارة، جامعة المنوفية، بدون ناشر، ص ص ١٣٥-١٥٠.
- ٨- بدر، عصام علي فرج، (٢٠١٣)، نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال المصرية: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية تجارة، جامعة حلوان، المجلد السابع والعشرون، العدد الرابع، ص ص ٧٣-١٦٢.
- ٩- بدوى، محمد عباس، (٢٠١٦)، نموذج مقترح للتحاسب الضريبي لتحفيز تمويل التنمية نظام B.O.T، مجلة البحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الثاني، ص ص ٤٥-١.

١٠- بدوي، هبة الله عبدالسلام، (٢٠١٧)، أثر هيكل الملكية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد الخامس، العدد الثاني، ص ص ١٧١-٢٠٦.

١١- البورصة المصرية، (٢٠١٦)، **نشرة أداء الاستدامة الصادرة عن البورصة المصرية**، متاحة على:

[http://www.egx.com.eg/Arabic/newsletter\\_sustainability.aspx](http://www.egx.com.eg/Arabic/newsletter_sustainability.aspx).

١٢- المليجي، هشام حسن عواد، (٢٠١٠)، أثر هيكل الملكية المركزة على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية بالتطبيق على الشركات العائلية في مصر، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد الرابع، ص ص ١٣-٥٩.

١٣- حافظ، سماح طارق أحمد، (٢٠١٦)، العلاقة التآثيرية بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وانعكاسها على قيمة المنشأة: بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد العشرون، العدد الثاني، ص ص ٣-٤٨.

١٤- حسن، أحمد حسين علي، (٢٠١٥)، القياس والإفصاح المحاسبي عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية والحوكمة للشركات المقيدة بالبورصة وتقييم الإلتزام بها في ضوء إطلاق المؤشر المصري للاستدامة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة بني سويف.

١٥- رمضان، على الجوهرى (٢٠١٦)، تأسيس وإعداد إطار العلاقة بين تقارير الأداء المالي والإقتصادي وتقارير أداء الاستدامة للشركات المساهمة المصرية، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة السادسة والثلاثون، العدد الرابع، ديسمبر، ص ص ١٨٣-٢٤٤.

١٦- رمضان، عماد زياد، (٢٠١٠)، أدوات الحاكمية المؤسسية وتكاليف الوكالة الإدارية: دراسة تطبيقية على السوق الأردني، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الرابع والثلاثون، العدد الثالث، ص ص ١٥٥-١٧٩.

١٧- سعد الدين، إيمان محمد، (٢٠١٢)، دراسة أثر الملكية العائلية على الإفصاح الاختياري بالتقارير السنوية المنشورة للشركات المساهمة المصرية، **مجلة المحاسبة المصرية**، جامعة القاهرة، العدد الثالث، ص ص ١٤٥-١٩٥.

١٨- \_\_\_\_\_، (٢٠١٣)، خصائص الشركات كمحددات للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ضوء المؤشر المصري لمسؤولية الشركات بالتطبيق على الشركات المصرية، **المجلة العلمية**

- للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ص ص ٤٠٨-٤٨٢.
- ١٩- شرف، أحمد عبد القادر، (٢٠١٥)، مدخل مقترح لتأكيد تقارير استدامة الشركات المصرية وانعكاسه على إدراك أصحاب المصالح: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- ٢٠- عبدالحليم، أحمد حامد محمود، (٢٠١٧)، دور الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة في ترشيد قرارات المستثمرين، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، ص ص ٦٥٧-٧٠٠.
- ٢١- عبد الرازق، أسماء محمد إبراهيم، (٢٠١٤)، تأثير ملكية المؤسسات المالية على مستوى الإفصاح البيئي الاختياري: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثامن عشر، العدد الرابع، ص ص ٦٥٧-٧٠٠.
- ٢٢- عبد الهادي، إبراهيم عبد الحفيظ، سعد الدين، إيمان محمد، وأحمد، محمود أحمد عبد الوهاب، (٢٠١٨)، دراسة العلاقة بين الملكية العائلية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، ص ص ٩٤٤-٩٨٠.
- ٢٣- عثمان، محمد أحمد عبدالعزيز، (٢٠١٦)، دراسة اختبارية للعلاقة بين تقارير أداء الإستدامة والأداء المالي والاقتصادي للشركات المساهمة المصرية من منظور تأثير تنوع سمات وخصائص أعضاء مجلس الإدارة وهيكل الملكية، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثالث، ص ص ٢٦٩-٣٣٤.
- ٢٤- عفيفي، هلال عبد الفتاح، (٢٠١١)، العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح دراسة اختبارية في البيئة المصرية، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص ١٥٧-٢٤٣.
- ٢٥- علي، محمد السيد عبدالرحمن، (٢٠١٣)، أثر حصص الملكية المؤسسية على أداء الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد الثاني، ص ص ١٠٤٢-١٠٩٠.
- ٢٦- عمران، صلاح محمد، (٢٠١٥)، حوكمة الشركات ومشكلات الوكالة (حالة الإفصاح عن معلومات المخاطر): دراسة تحليلية ميدانية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة أسيوط، المجلد التاسع والخمسون، ص ص ٣٣-٨٨.
- ٢٧- فرج، هاني خليل، (٢٠١٧)، أثر توكيد مراقب الحسابات على تقارير استدامة الشركات المقيدة

- بالبورصة على قرار منح الائتمان: دراسة تجريبية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الواحد والعشرون، العدد الأول، ص ٦٢٣-٦٨٣.
- ٢٨- محمد، وليد محمد عبد العزيز، (٢٠١٥)، دراسة تحليلية لتأثير هيكل الملكية على جودة الأداء المالي وممارسات الحوكمة في الشركات المصرية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة بني سويف.
- ٢٩- محمود، عمرو السيد زكي، (٢٠١٧)، دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الواحد والعشرون، العدد الأول، ص ص ٣٠٧-٣٦١.
- ٣٠- مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم، ٢٠١٥، أثر الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في البورصة السعودية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد التاسع عشر، العدد الرابع، ص ص ١-٦٠.
- ٣١- \_\_\_\_\_، (٢٠١٨)، تحليل العلاقة بين الاحتفاظ بالنقدية والمسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي وأثرها على قيمة الشركة: أدلة عملية من بيئة الأعمال المصرية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثاني والعشرون، العدد الرابع، ص ص ٣٣٠-٤٠١.
- ٣٢- هلال، أحمد كمال بيومي، (٢٠١٢)، أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- ٣٣- يوسف، أيمن يوسف محمود، (٢٠١٩)، أثر تركيز الملكية وحجم مكتب المراجعة على علاقة ممارسات التجنب الضريبي بعوائد الأسهم ومخاطر الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث والعشرون، العدد الرابع، ص ص ١-٦٨.

٢/١٢ المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Abdelfattah, T., and Aboud, A. (2020), Tax Avoidance, Corporate Governance, and Corporate Social Responsibility: The case of Egyptian Capital Market, **Journal of International Accounting Auditing and Taxation**, 38: 1-16.
- 2- Alotaibi, K.O. and K. Hussainey, (2016), Determinants of CSR disclosure quantity and quality: Evidence from non-financial listed firms in Saudi Arabia. **International Journal of Disclosure and Governance**, 13(4): 364-393.
- 3- Al-Shaer, H. and M. Zaman. (2016), Board gender diversity and sustainability reporting quality. **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, 12(3): 1-35.
- 4- Amidu, M., Kwakye, T., Harvey, S., and Yorke, S., (2016), Do Firms Manage Earnings and Avoid Tax for Corporate Social Responsibility?, **Journal of Accounting and Taxation**, 8(2): 11-27.
- 5- Amran, A., S.P.Lee and S.S.Devi. (2014), The influence of governance structure and strategic corporate social responsibility toward sustainability reporting quality. **Business Strategy and the Environment**, 23(4): 217-235.
- 6- Cabeza-García, L., M. Sacristán-Navarro and S. Gómez-Ansón. (2017), Family involvement and corporate social responsibility disclosure. **Journal of Family business Strategy**, 8(2): 109-122.
- 7- Campopiano, G. and A. De Massis. (2015), Corporate social responsibility reporting: A content analysis in family and non-family firms. **Journal of business Ethics**, 129(3): 511-534.
- 8- Chang, L., F., Hsiao, and Y. Tsai, (2013), Earnings Institutional Investors, Tax Avoidance, and Firm Value: evidence from Taiwan, **Journal of International accounting, Auditing, and Taxation**, 22: 98-108.

- 9- Chiu, T.K. and Y.H. Wang. (2015), Determinants of social disclosure quality in Taiwan: An application of stakeholder theory. **Journal of Business Ethics**, 129(2): 379-398.
- 10- Darus, F., E.A.C.K. Hamzah and H. Yusoff, (2013), CSR web reporting: the influence of ownership structure and mimetic isomorphism. **Procedia Economics and Finance**, 7: 236-242.
- 11- Diouf, D. and O. Boiral, (2017), The quality of sustainability reports and impression management: A stakeholder perspective. **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, 30(3): 643-667.
- 12- Erhemjants, O., and Huang, K., (2019), Institutional Ownership Horizon, Corporate Social Responsibility and Shareholder Value, **Journal of Business Research**, 10(5), 61:79.
- 13- Freundlieb, M., M. Gräuler and F. Teuteberg, (2014), A conceptual framework for the quality evaluation of sustainability reports, **Management Research Review**, 37(1): 19-44.
- 14- Gallemore, J., Maydew, E., and Thornock, J., (2014), The Reputational Costs of Tax Avoidance, **contemporary Accounting Research**, 31(4): 1103-1133.
- 15- Ghosh, A.A. and C.Y. Tang, (2015), Assessing financial reporting quality of family firms: the auditors' perspective. **Journal of Accounting and Economics**, 60(1): 95-116.
- 16- Guenther, D., Matsunaga, S., and Williams, B., (2017), is Tax Avoidance Related to Firm Risk? ,**The Accounting Review**, 92(1): 115-136.
- 17- Habbash, M. (2016), Corporate governance and corporate social responsibility disclosure: evidence from Saudi Arabia. **Social Responsibility Journal**, 12(4): 740-754.
- 18- Habek, P. (2014), Evaluation of sustainability reporting practices in Poland. **Quality & Quantity**, 48(3): 1739-1752.
- 19- Hu, D., and H. Zheng. (2015), Does ownership structure affect the degree

of corporate financial distress in China?. **Journal of Accounting in Emerging Economies**, 5(1): 35-50.

- 20- Hu, Y., Y. Zhu and Y. Hu. (2016), Does ownership type matter for corporate social responsibility disclosure: Evidence from China. **Glogal Conference on Business and Finance Proceedings**, 11(1): 183-197.
- 21- Hummel, K. and C. Schlick, (2016), The relationship between sustainability performance and sustainability disclosure-Reconciling voluntary disclosure theory and legitimacy theory. **Journal of Accounting and Public Policy**, 35(5): 455-476.
- 22- Huseynov, F., and Klamm, B., (2012), Tax avoidance, Tax Management and Corporate social Responsibility, *Journal of Corporate Finance*, 18(4): 804-827.
- 23- Inger, K., M., Meckfessel, M., Zhou, and W., Fan, (2018), An Examination of the Impact of Tax Avoidance on the Readability of Tax Footnotes, *The Journal of The American Taxation Association*, 40(1): 1-29.
- 24- Jansky, P., and A., Prats, (2015), International Profit- Shifting out of Developing Countries and The role of tax Havens, **Development policy Review**, 33(3): 271-292.
- 25- Khan, M., Youssef, Z., Khan, Z., and Yasir, M., (2014), Analysis of the relationship between CSR and Tax Avoidance: evidence from Pakistane, **The International of Business and Management**, 2(7): 53-57.
- 26- Khurana, I., Moser, W., and Raman, K., (2018), Tax Avoidance Managerial Ability, and Investment Efficiency, **Journal of Accounting, Finance, and Business Studies**, 54(4): 547-575.
- 27- Kieswetter, D., and Manthy, J., (2017), Tax Avoidance, Value Creation and CSR, a European Perspective, *Corporate Governance*, **The International Journal of business in Society**, 17(5): 803-821.
- 28- Klassen, K., P., Lisowsky, and D., Mescall, (2017), Transfer Pricing

Strategies, Practices, and the Tax Minimization, **Contemporary Accounting Research**, 34(1): 455-493.

- 29- Leitoniene, S. and A. Sapkauskiene, (2015), Quality of corporate social responsibility information. **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, 213: 334-339.
- 30- Liu, M., Y. Shi, C. Wilson and Z. Wu., (2017), Does family involvement explain why corporate social responsibility affects earnings management?. **Journal of Business Research**, 75: 8-16.
- 31- Mc Clure, R., Lanis, R., Wells, and P., Govendir, (2018), The Impact of Dividend imputation on Corporate Tax Avoidance: The case of Shareholders Value, **Journal of Corporate Finance**, 48: 492-514.
- 32- Miralles-Marcelo, J. L., M. del Mar Miralles-Quirós and I. Lisboa, (2014), The impact of family control on firm performance: Evidence from Portugal and Spain. **Journal of Family business Strategy**, 5(2): 156-168.
- 33- Nagata, K. and P. Nguyen, (2017), Ownership structure and disclosure quality: Evidence from management forecasts revisions in Japan. **Journal of Accounting and Public Policy**, 36(6): 451-467.
- 34- Paek, S., Q. Xiao, S. Lee and H. Song, (2013), Does Managerial ownership affect different corporate social responsibility dimensions? An empirical examination of US publicly traded hospitality firms. **International Journal of Hospitality Management**, 34: 423-433.
- 35- Rachmawati, N., and D., Martani, (2017), Book- Tax Conformity Level on the relationship between Tax Reporting Aggressiveness and Financial Reporting Aggressiveness, **Australian Accounting Business and Finance Journal**, 11(4): 86-101.
- 36- Rees, W. and T. Rodionova, (2015), The influence of family ownership on corporate social responsibility: An international analysis of publicly listed companies. **Corporate Governance: An International Review**,

23(3): 184-202.

- 37- Robert, B., Katherine, L., Eduardo, O., and Roger, L. (2018). What do we know about Tax Aggressiveness and Corporate Social Responsibility? An integrative Review, **Journal of Cleaner Production**, 20(4): 542-552.
- 38- Uzma, S.H. (2016), Embedding corporate governance and corporate social responsibility in emerging countries, **International Journal fo Law and Management**, 58(3): 299-316.
- 39- Vintilă, G. and Ş. C. Gherghina, (2014), The impact of ownership concentration on firm value. Empirical study of the Bucharest Stock Exchange listed companies. **Procedia Economics and Finance**, 15: 271-279.
- 40- Walker, K., Z. Zhang and B. Yu, (2016), The angel-halo effect: How increases in corporate social responsibility and irresponsibility relate to firm performance, **European Business Review**, 28(6): 709-722.
- 41- Watson, L., (2015), Corporate Social Responsibility, Tax Avoidance, and earnings performance, **Journal of the American Taxation Association**, 2(3): 51-64.
- 42- Zeng, T., (2011), Ownership concentration, State Ownership, and Effective Tax Rates: Evidence from China's Listed Firms, **Accounting Perspectives**, 9(4):271-289.